

أهمية تكنولوجيا المعلومات في تحديد الدخل الخاضع للضريبة دراسة استطلاعية لرأء عينة من مخمني ضريبة الدخل في العراق

م.م.زياد طاهر محمد علي

م.وسام نعمة حسين

م.مرشد سامي محمد

المعهد التقني / نينوى

كلية الادارة والاقتصاد

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة تكريت

جامعة تكريت

المستخلص

يتسم عالم اليوم بالتطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية وكبر حجم المنظمات واتساع بيئتها بالдинاميكية واتساع خارطتها، الأمر الذي أدى إلى تعقد المشكلات التي تواجهها الدولة وتشابكها في تحديد الدخل الخاضع للضريبة لهذه المنظمات. ولما كانت المحاسبة تمثل عملية تلخيص البيانات المالية المستخرجة من السجلات المحاسبية للمنظمة والمبلغة بصيغة تقارير سنوية تقييد أطراف متعددة داخل المنظمة وخارجها ، ولها الأثر الفاعل في توجيه أدائها كان لهذا التطور في بيئتها الأثر على أداء العمل المحاسبي وضرورة الاستجابة وتحديد أوجه الاستفادة منه في تحسين أداء العمل المحاسبي في نواحه كافة ، ومن بين أهم التوجهات الحديثة للمنظمات هو استخدام تكنولوجيا المعلومات، إذ تعد تكنولوجيا المعلومات بأدواتها المتقدمة ذات أهمية بالغة فلم يؤثر شيء في الحياة الإنسانية منذ الثورة الصناعية مثل ما أثرت فيها تكنولوجيا المعلومات إذ أصبحت لا غنى عنها في حياة الشعوب والمؤسسات والدول، فما يشهده العالم من تحول تقني متسارع والتطورات المتلاحقة في مجال أجهزة الحاسوب والبرمجيات وأجهزة الاتصالات ووسائلها وهذا الكم الهائل من المعلومات الذي ينمو وينقل بسهولة ويسر بين دول العالم الأمر الذي جعل من تكنولوجيا المعلومات وسيلة مهمة في المنظمات ومؤسسات الدولة. ومن المحاور المهمة لتنمية تكنولوجيا المعلومات تفاعل استخدام هذه التكنولوجيا محاسبياً من المنظمات مع دوائر الضريبة عند تحديد وقياس الدخل الخاضع للضريبة والتركيز في الأهمية المتداولة لدائرة الضريبة باعتمادها لهذه التكنولوجيا وتواصلها مع المكافئين من خلالها وبما يضمن العدالة والموثوقية والصحة لهذا الدخل المقاس.

Abstract

Today's world characterized by technological, economic and social developments and the large size of the organizations and the existence of dynamic environment and breadth of its work, which led to the complexity of the problems faced by the government in determining the taxable income of these organizations. Since accounting is the process of summarizing financial data extracted from the accounting records of the organization and the reporting format of annual reports according to various parties inside and outside the organization, and its impact effective in guiding their performance was this development in their impact on the performance of the work of accounting and the need to respond and identify benefit from the improvement of business performance accounting in all its aspects, and among the most important trends of modern organizations is the use of information technology, as is the information technology very slow beginnings indeed advanced of great importance not affect anything in human life since the Industrial Revolution as it affected the information technology that has become indispensable in the life of peoples, institutions and countries, What the world is witnessing a shift technical rapidly and the successive developments in the field of computer hardware, software and communications equipment, tools and this vast amount of information that grows and moves easily between countries of the world which make information technology an important tool in organizations and state institutions. and important topics of information technology is the interaction the use of this technology by accounting organizations with taxation departments at and depart measure of taxable income and focus on the importance of the tax envisaged to adopting this technology and communication with charge through them and to ensure justice, health and reliability of the measured income.

المقدمة

إن من سمات هذا العصر "الذي بات يسمى عصر المعلومات" دخول تكنولوجيا المعلومات إلى مختلف ميادين الحياة، وقد أخذت هذه الظاهرة أشكالاً متعددة كان من أبرزها عمليات إدخال أنظمة إلكترونية لتحل محل الأنظمة اليدوية التقليدية في مجالات عديدة، ولتكنولوجيا المعلومات في عصرنا الحاضر دور مهم في شتى مجالات الحياة، ولا غرابة في ذلك فقد أصبح الكثير من القرارات السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أو الإدارية وغيرها من القرارات تعتمد بشكل أساس على المعلومة ودققتها وسرعة الحصول عليها في الوقت المناسب، وتيرز أهمية تكنولوجيا المعلومات في الجانب المحاسبي بشكل مؤثر في نواح عدة أهمها في الوظائف المحاسبية الرئيسية المتمثلة بالقياس والتوصيل المحاسبي للمعلومات، فقد أثرت على موثوقية القياس وملائمة التوصيل لهذه المعلومات للجهات المستفيدة الداخلية منها والخارجية، ولعل امتداد هذا التأثير في قياس الدخل الخاضع للضريبة جاء متضمناً لمجمل تلك التأثيرات، فمن جهة أدت تكنولوجيا المعلومات إلى تسهيل الوصول للمعلومات الازمة لقياس الدخل الخاضع للضريبة وتأكيد الدقة والسرعة والبساطة والعدالة في قياسه، ومن جهة أخرى أدت إلى ظهور منظمات افتراضية ومنظمات عابرة للقرارات لها فروع عدة في دول عدة مما اظهر تحدياً جديداً للمحاسبة والقوانين الضريبية عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة لتلك المنظمات.

أهمية البحث: تتبّع أهمية البحث من أهمية تكنولوجيا المعلومات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والدور الكبير لها في تسهيل العمل ونشر المعلومات، فضلاً عن الأثر الكبير والمهم في الوظيفة المحاسبية عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة الذي يعد من الأمور المهمة التي تسعى أي دولة إلى تحديده وقياسه بأقرب ما يكون من الدقة والعدالة.

مشكلة البحث: تتحدد مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

1 - هل هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين تكنولوجيا المعلومات وتحديد الدخل الخاضع للضريبة ؟

2 - هل هناك اثرٌ معنوي لتكنولوجيا المعلومات في تحديد الدخل الخاضع للضريبة ؟

هدف البحث: يهدف البحث إلى توضيح:

1 - مفهوم تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على وظيفتي القياس والتوصيل المحاسبيتين.

2 - الدخل الخاضع للضريبة وكيفية احتسابه محاسبياً والعوامل المؤثرة في تحديده وقياسه.

3 - الأثر الايجابي لتكنولوجيا المعلومات في تحديد الدخل الخاضع للضريبة.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها أن هناك أثراً لتكنولوجيا المعلومات في تحديد الدخل الخاضع الضريبة بصورة أقرب للعدالة وبدقة وبسرعة ويسر. ويترعرع عنها الفرضيات الثانوية الآتية:

1 - هناك تباين من وجهة نظر المبحوثين حول تكنولوجيا المعلومات.

2 - هناك تباين من وجهة نظر المبحوثين حول تحديد الدخل الخاضع للضريبة.

3 - هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين تكنولوجيا المعلومات وتحديد الدخل الخاضع للضريبة.

4 - هناك تأثير معنوي لتكنولوجيا المعلومات في تحديد الدخل الخاضع للضريبة.

منهج البحث: تم الاعتماد في البحث على المنهجين الآتيين:

1 - المنهج الوصفي: من خلال الأدبيات ذات الصلة بموضوعه من رسائل وأطارات جامعية ودوريات وكتب وأبحاث ومقالات الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

2- المنهج التحليلي: إذ تم توزيع استمار الاستبيان (40 استمار) على عينة من مجتمع الدراسة (مخمني ضريبة الدخل في العراق) بوصفها أداة رئيسية لجمع البيانات من مجتمع البحث، حيث بلغ عدد الاستمار المسترجعة الصالحة للتحليل (38) استماراً أي بنسبة (95%)، وروعي في صياغتها القدرة على التشخيص وقياس المتغيرات الرئيسية والفرعية للدراسة، واعتمد الباحثون في تحديد متغيراتها على العديد من الدراسات والأبحاث، وفيما يأتي بيان لمحتوياتها.

وصف استمار الاستبيان: تضمنت استمار الاستبيان ثلاثة أجزاء هي:

الجزء الأول: أشتمل على المؤشرات الخاصة بوصف أفراد العينة (التحصيل الدراسي، التخصص، مدة الخبرة، عدد الدورات المتخصصة بالعمل الضريبي، عدد الدورات المتخصصة بتكنولوجيا المعلومات).

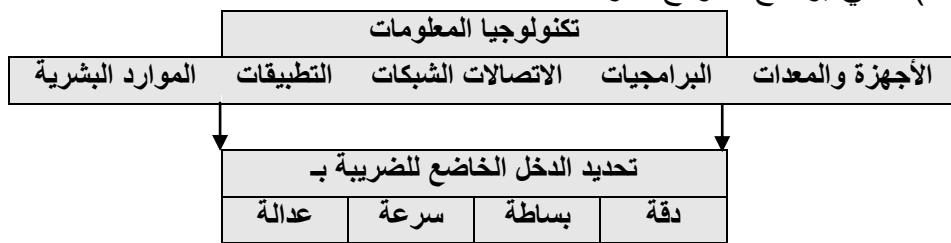
الجزء الثاني: اختص بالبيانات التي تصف متغير تكنولوجيا المعلومات (المتغير المستقل)، وقد تمثلت بـ (20) عبارة غطت كل ما يحتاجه البحث بخصوص هذا المتغير.

الجزء الثالث: اختص بالبيانات التي تصف (المتغير التابع) متغير تحديد الدخل الخاضع للضريبة من خلال بعض المؤشرات والمقاييس المؤثرة فيه وقد اشتملت على (12) عبارة غطت هذا المتغير.

وفي جميع مقاييس الاستبيان تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، إذ خصص لكل خيار نقطة، ويعطي الباحث لإجابات المبحوثين درجات (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5) إذا كانت إجابتهم مؤيدة للاتجاه (اتفق بشدة، اتفق، محايد، لا اتفق، لا اتفق بشدة)، ولقد روعي في صياغة أسئلة هذه الاستمارة التركيز مع سهولة الفهم فضلاً عن قدرتها على التشخيص وقياس المتغيرات الرئيسية والفرعية للدراسة، فبلغت مصداقية الإجابة حسب مقياس ألفا كرونباخ 93% وهي نسبة ممتازة، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (Spss).

أساليب التحليل الإحصائي: اعتمد الباحثون على عدد من الأدوات الإحصائية بهدف الوصول إلى نتائج العلاقات بين المتغيرات، فضلاً عن التحقق من صحة الفرضيات المطروحة وقياسها وذلك على النحو الآتي:

- 1- التكرارات والنسب المئوية لعرض نتائج الإجابات المتعلقة بعينة البحث.
 - 2- الوسط الحسابي بوصفه مؤشراً عاماً لإجابات أفراد عينة البحث حول متغيرات البحث.
 - 3- الانحراف المعياري لقياس درجة التشتت في الإجابات.
 - 4- اختبار (T) وهو أحد المقاييس التي تستخدم لاختبار معنوية الفرق بين المتوسطات.
 - 5- استخدام معامل الارتباط البسيط لقياس العلاقة بين متغيرات البحث.
 - 6- استخدام الانحدار الخطي البسيط لقياس التأثير المعنوي للمتغير المستقل في المتغير المعتمد.
- والشكل (1) الآتي يوضح أنموذج الدراسة.



الشكل (1)

أنموذج الدراسة

ولغرض التحقق من فرضية البحث والوصول إلى الأهداف المحددة له تم تقسيمه إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: أثر تكنولوجيا المعلومات في الوظائف الرئيسية للمحاسبة

المبحث الثاني: الجانب الإيجابي في تحديد الدخل الخاضع للضريبة في ظل تكنولوجيا المعلومات

المبحث الثالث: تحليل وعرض نتائج الاستبانة واختبار الفرضيات

المبحث الأول

أثر تكنولوجيا المعلومات في الوظائف الرئيسية للمحاسبة

مفهوم تكنولوجيا المعلومات

إن لفظ التكنولوجيا^(*) Technology يتكون من مقطعين، الأول Techno ويعني: التطبيق أو الأسلوب العملي، والثاني Logy ويعني: العلم، وعليه فإن معنى التكنولوجيا سوف يشير إلى أنها تتعلق بالعلم التطبيقي (أو الطريقة الفنية) لتحقيق غرض عملي، وهي تشمل جميع الوسائل المستخدمة لتوفير كل ما هو ضروري لمعيشة الناس ورفاهيتهم. (علبكي، 1998: 954) أما المعلومات ومفردها معلومة فهي تشير إلى الحقائق والأفكار التي يتبادلها الناس في حياتهم العامة وعبر وسائل الاتصال المختلفة ومن خلال مراكز ونظم المعلومات المختلفة في المجتمع، فما هي إلا بعض النتائج الحتمية لمعالجة البيانات وذلك بغية الوصول إلى مؤشرات ومقاييس ومعاليم، (www.dr-al-adakee.com) وهي ناتج معالجة البيانات وهي كل ما يضيف إلى فهم وإدراك المستخدم. أما فيما يخص تعريف تكنولوجيا المعلومات فهناك العديد من الآراء حول مفهومها فقد عرفت بأنها أنواع البرامجيات والأجهزة والمعدات المتعلقة بالحساب والاتصال كافة سواء أكان حاسوباً شخصياً أو هاتفاً أو عن طريق نظم المعلومات الإدارية. وأنها ليست سوى أدوات أو وسائل يتم استخدامها في مجال معين لتحقيق أهداف معينة، وإن استخدام التكنولوجيا كوسيلة أو أداة وليس هدفاً بحد ذاته. وكمصطلح يستخدم لوصف المنتجات والأنظمة التي تعالج المعلومات وتديرها وتولدها وذلك باستخدام تكنولوجيا الحاسوب والاتصالات.(thiqaruni.org/Mng) كما عرفت من قبل (صالح، جرجيس، 2009: 13) بأنها عبارة عن وسائل آلية أو الكترونية ضرورية لأداء الأفراد لأعمالهم الأساسية سواءً الوظيفية منها أو الفردية في كثير من الأحيان باستخدام الحاسوب ومن خلال عمليات خزن ومعالجة واسترجاع ونشر المعلومات من مكان إلى آخر لغرض اتخاذ قرار محدد. وعرفها (Daft,2003: 683) بأنها الأجزاء المادية للحاسوب والبرمجيات والاتصالات وإدارة قواعد البيانات والتقنيات المستخدمة لخزن البيانات ومعالجتها واستخدام المعلومات في صنع القرارات. وهي في ذات الوقت تتكون من شطرين الأول مادي يتكون من (معدات الحاسوب والتحكم الأوتوماتيكي وتكنولوجيا الاتصالات) والأخر ذهني يتكون من (البرمجيات والذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة وهندسة البرامجيات)، وعرفت على أنها بمثابة تكنولوجيا لأنظمة حسابية واتصالات ومعلومات إدارية للمنظمة، وتضم تلك التكنولوجيا أنظمة اتصالات وأجهزة وبرامج وحسابات الكترونية. (لطفي، 2005: 4-8) كما عرفها(الحسبان، 2009: 16) على أنها استخدام لأجهزة الحاسوب والوسائل المتغيرة الأخرى في معالجة البيانات التي يتم الحصول عليها وتحقيق

(*) اختلفت الآراء حول تعريف مصطلح **Technology** فبعضها تكتفي باللفظ الأصلي بحيث تُعربه(تكنولوجيا) ، وبعضها تعربه بـ(تقنية، تقانة) والبعض الآخر بـ(تقانة) بحيث يفرقون بينها وبين لفظ تقنية ، ونحن هنا سنستخدم لفظ تكنولوجيا حسب لفظها الأصلي.

سرعة في معالجتها وتخزينها واستردادها وتحويلها إلى معلومات موثوق بها يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات بأنها أدوات وأجزاء ووسائل الكترونية متنوعة المكونات تتضمن الحاسوب والأجهزة والأدوات المتعلقة به والانترنت والبرمجيات وقواعد البيانات والهواتف.. الخ، وهذه التكنولوجيا تستخدم لتخزين المعلومات وتوصيلها واستخدامها وطباعتها ونقلها بشكل الكتروني سواءً أكانت على شكل نص أو صورة أو صوتاً ، هدفها توفير المعلومات بسهولة ويسر في الوقت اللازم والمكان المحدد بأقل جهد وكفة بما يسهم في ترشيد قرارات مستخدميها.

أهمية تكنولوجيا المعلومات

لتكنولوجيا المعلومات أهمية كبيرة وعلى المستويات والاتجاهات كافة وذلك لسرعة ارتباطها وتوسيعها ويمكن أجمال هذه الأهمية بالأتي:

1- المساهمة في اختزان الوقت اللازم لتوفير العناصر والمكونات المستلزمات الداخلة في العملية الإنتاجية، مما يؤدي ذلك إلى خفض الكلف مما يؤدي إلى تحقيق أسبقيّة الكلفة فضلاً عن تقليل عدد العاملين وبالنتيجة اختزال الأجر.

2- توفير فرصة تطوير الخدمة بالجودة وبالسرعة الالزمه كالمصارف ودوائر الضريبة.. الخ.

3- توفير المعلومات الالزمه عن احتياجات السوق والأدوات بسرعة وبدقة يمكن أن توفر الحرية لتقديم منتجات على وفق المواصفات المطلوبة فضلاً عن اكتشاف أسواق جديدة.

4- توفير المعلومات الالزمه لمصدر القرار بالسرعة والدقة المطلوبة، وسرعة معرفة رد فعل القرارات المتخذة ونسبة تطبيقها بسهولة ويسر من خلال نظام المعلومات المعتمد.

5- توفير نظام اتصال فعال بين الوحدات والأقسام الإدارية وبين المنظمة والجهات الخارجية بالسرعة والخدمة الالزمه.

6- معرفة الأخطاء ومعالجتها قبل استفحالها.

7- التفاعل الايجابي المستمر مع البيئة الخارجية خدمةً لأهداف المنظمة فضلاً عن تحفيز المبدعين بتوفير فرصة الاطلاع على تجارب الآخرين من خلال قنوات الاتصال مع البيئة الخارجية. ويمكن إضافة:

8- توفير في الوقت والجهد للمحاسبين عند إعداد المعلومات المحاسبية الالزمه فضلاً عن إتاحة الفرصة لتداول هذه المعلومات وإعادة هيكلتها بسهولة ويسر بهدف إعداد عدة صيغ للتقارير المالية وبحسب الحاجة، سواءً أكان المستفيد داخلياً أم خارجياً.

فوائد تكنولوجيا المعلومات

هناك عدد من الفوائد التي توفرها تكنولوجيا المعلومات منها:

(توربان وآخرون، 2000: 37)

1- تنفيذ عمليات حسابية بسرعة عالية وحجم كبير.

2- تأمين اتصالات سريعة دقيقة ورخيصة داخل المنظمة وخارجها.

3- تخزين كميات ضخمة من المعلومات في وسائل تخزين صغيرة الحجم.

4- تسهيل الوصول إلى كميات هائلة من المعلومات على نظام العالم.

5- زيادة فاعلية العاملين وإنجازاتهم في مكان واحد أو في أماكن عديدة.

6- تقديم المعلومات بفاعلية تتحدى قدرات الفعل البشري.

7- تنظيم عمليات تنفيذ الأعمال النصف أوتوماتيكية واليدوية.

8- سرعة الطباعة، وإجراء التعديلات.

9- إنجاز المهام المذكورة كافة بكلف أقل مما لو تم تنفيذها يدوياً.

وبناءً على ما سبق من أهمية وأهداف ومزايا يمكن تحديد أهم المبررات التي أدت لاعتماد تكنولوجيا المعلومات متمثلة بالآتي:

- 1- مواكبة التطورات التي لازمت البيئة الخارجية لمسائرتها والاندماج معها.
- 2- الاستفادة من الإيجابيات التي وفرها التقدم التكنولوجي في النواحي وال مجالات.
- 3- الرغبة في التواصل وفتح قنوات الاتصال ونقل المعلومات بسهولة ويسر.

أهداف تكنولوجيا المعلومات

يمكن أن تتحقق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فوائد عديدة لقطاعين الحكومي والخاص في مجال رفع مستوى الأداء، وزيادة دقة البيانات، وتقليل الإجراءات الإدارية، والاستخدام الأمثل للطاقات البشرية مما يسمح بتوجيه الطاقات البشرية للعمل على مهام وأعمال أكثر إنتاجية، وعلى هذا الأساس من أهدافها: (بختي، 2005: 320)

- خفض تكاليف تعقيد الإنتاج وإزالة أثر الميزة التنافسية الناجمة عن اقتصاديات الحجم.
- جعل الاتصال أسرع وأكثر كفاءة وأداء وأقل تكلفة.
- توفير المعلومات الدقيقة والحديثة لدعم اتخاذ القرار.
- توفير عمليات منظمة وإجراءات مبسطة لإدارة الموارد ويؤدي ذلك إلى فاعلية أكبر وأفضل.
- تعزيز المساءلة والشفافية مما يؤدي إلى تقليل وقوع الأخطاء والتزوير.
- تقديم خدمات أفضل للموظفين والمرجعين مما ينعكس إيجاباً على التنظيم.
- القضاء على هدر الوقت والجهد والموارد
- زيادة كفاءة استغلال المخزون. ويمكن إضافة:
- تخفيض كلف معالجة البيانات، وتخفيض عدد الأيدي العاملة فضلاً عن ترشيد استخدام المواد وبخاصة الورقية و المجالات الحفظ.
- تعزيز الرقابة الإدارية والمحاسبية داخل المنظمة من خلال توفير المعلومات المناسبة لدعم البرامج والوسائل المعاززة للعلاقات بين عمل الوحدات الإدارية داخل المنظمة.

أبعاد تكنولوجيا المعلومات

هناك العديد من الآراء حول مكونات أو أبعاد تكنولوجيا المعلومات، ويمكن تحديد المتفق عليها منها بالآتي (*):

- 1- الأجهزة والمعدات: تمثل أجزاء ومكونات إدخال وإخراج ومعالجة البيانات ونشر المعلومات كالحاسوب والفاكس والهاتف بأنواعه.
- 2- البرامجيات: وتمثل الأجزاء والمكونات غير الملموسة التي تمكن من استخدام الأجهزة والمعدات وتعد محرك هذه الأجهزة والمعدات.
- 3- الاتصالات والشبكات: وهي استخدام الوسائل التقنية لنقل المعلومات وتبادلها بسرعة ودقة مع المستفيد لدعم عملية صنع واتخاذ القرارات.
- 4- التطبيقات: تمثل الجانب العملي للتكنولوجيا كالحسابات والشبكات والتكنولوجيا الخاصة لجمع المعلومات ومعالجتها وتخزينها ونشرها وتقديم الحلول.
- 5- الموارد البشرية: وهي القوى المسئولة عن تطبيق تكنولوجيا المعلومات بشكل يمكن من تحقيق التكنولوجيا أهدافها.

مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة

يعد التوسع في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وتقنياتها، واعتبار المحاسبة ضمن قطاع الخدمات المشمولة باتفاقيات منظمة التجارة الدولية، جعلت مهنة المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات

(*) ينظر في ذلك: (الطائي، 2006: 2-3)، (الهاشمي، 2003: 17)، (صالح، جرجيس، 2009: 17-16)

معنية بالتفاعل مع هذه التغيرات، (الحسبان، 2009: 15) وقد حددت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين المشكلة بـ (أن تكنولوجيا المعلومات تعد إحدى القضايا الأساسية والأخذة في النمو في ميدان المحاسبة)، ويمكن للمحاسبين استخدامها لأغراض التعليم والاستشارات فمكاتب المحاسبة الكبرى تقوم بتدريب مستمر للعاملين عليها ويمكن استخدام هذه التقنيات في ميدان التدريب، كما ظهرت العديد من مجالات تكنولوجيا المعلومات في حل المشاكل المعقدة مثل الموازنة الرأسمالية، وأسعار التحويل، وتحليل الانحرافات، وفحص وتقدير المراجعة الداخلية، ونظم الحوافز والمكافآت، والتخطيط وإعداد الموازنة، وتسخير المنتجات، و اختيار نظم المعلومات. وأيضاً استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل المحاسب في التعليم والتدريب يؤدي إلى رفع كفاءة العاملين في مكاتب المحاسبة وتخفيض المدة الازمة لاكتساب الخبرات المناسبة، (محمد، 2000: 90 - 91) فالقدم في تكنولوجيا المعلومات أخذ الكثير من المهام الروتينية التي كان يقوم بها المحاسب حيث حدد الأمر بمجرد إدخال البيانات ومتابعة مخرجات نظام المعلومات. (السيد، 2009: 129) ويؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تغيير مستمر في تقنيات تجميع البيانات المحاسبية ومعالجتها ونشرها. (الطفي، 2005: 4-9) وتوجد حالياً مجموعة من تكنولوجيا المعلومات (نظم خبيرة وذكاء صناعي .. الخ) في ميدان المحاسبة والمراجعة تساعد المحاسبين في القيام بمسؤولياتهم في التخطيط والتقييم والرقابة والمحاسبة عن الموارد وإعداد التقارير الخارجية، وتتضمن هذه المسؤوليات ست مهام أساسية تتمثل في: (محمد، 2000: 91)

1-أعداد التقارير وتقديرها.2-إدارة الموارد.3-تطوير نظم المعلومات.4-استخدام الوسائل التقنية.5-الفحص والمراجعة.6- والإعمال الإدارية.

المحاسبة الإلكترونية كنتاج عن تكنولوجيا المعلومات

في عصر الإنترن特 وازدهار نشاطات التجارة الإلكترونية ظهر مصطلح "المحاسبة الإلكترونية" كأحد المفاهيم والمصطلحات المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات. وقد انتشر هذا الفرع للمعرفة كنتيجة لتغير الدور المهني للمحاسب ، حيث أدى التقدم التكنولوجي في مجالات تكنولوجيا المعلومات والحسابات إلى ميكنة الجزء الآلي المتكرر في المحاسبة وتحويله بالكامل للحاسوب الآلي لينفذ حالياً بمجهود محدود للغاية (طالما تمت برمجة النظام وتم التأكد من كفاءة تشغيله ولاسيما في بيئة الإنترن特). لقد أصبح المحاسب اليوم أكثر اهتماماً بأبعاد أثار الأرقام المحاسبية، وأثارها على عمليات اتخاذ القرار، ولاسيما من وجهاً نظر مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية، هذا مع الأخذ في الاعتبار توفر العديد من البيانات والمعلومات وقواعد البيانات من خلال الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترن特)، بصورة أدق وأكثر شمولاً، فإن مصطلح "المحاسبة الإلكترونية" يعني تنفيذ المهام المحاسبية والبحث المحاسبي والمجالات التعليمية للمحاسبة من خلال الحاسوب الآلي ومختلف مقومات الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترن特)، وبصفة خاصة من خلال الأدوات الرقمية المعاصرة الآتية: (محمود وحسين، 2011: 232-233)

- الأدوات الرقمية القائمة على الوسائل المتعددة في مجالات التسجيل والتحليل المحاسبي.
- الموارد أو المصادر المتعددة للشبكة الدولية للمعلومات (الإنترن特)، وذلك كمصدر خصب ومتعدد للبيانات والمعلومات المحاسبية (المحلية والدولية).
- روابط الاتصال في الإنترن特 بقواعد بيانات المنظمات والهيئات والشركات.
- البرامجيات المحاسبية القائمة على الاتصال بالشبكة الدولية للمعلومات.
- أدوات التحليل المحاسبي القائمة على الجداول الإلكترونية الرقمية.
- كل إمكانيات وموارد شبكة الويب كإنزال Download وتبادل الملفات المالية.

ومما ذكر نلاحظ أن المحاسبة الإلكترونية تعد أحدى تطبيقات عمل تكنولوجيا المعلومات والعلاقة التي تربط بينهما هي علاقة تكامل إذ تعد المحاسبة الإلكترونية ضرورية في العمل المحاسبي في حالة انخراط المنظمة في تطوير التنظيم المعلوماتي ضمن تكنولوجيا المعلومات واتجاهها نحو ممارسة النشاط التجاري عبر شبكة الإنترنت.

أثر تكنولوجيا المعلومات في جودة وظيفتي المحاسبة

أن الوظيفة الأساسية للمحاسبة تتمحور حول القياس والتوصيل للمعلومات المحاسبية وفق أسس وقواعد محددة ، وتنصف هذه المعلومات بمجموعة من الخواص تجعل لها قيمة لدى مستخدميها ، لذا وقبل التوغل في بيان الأثر الذي أحدثته تكنولوجيا المعلومات في جودة المعلومات المحاسبية يتوجب أولاً بيان المفاهيم الخاصة بالوظيفة المحاسبية ومدى تأثيرها في خواص المعلومات وكما يأتي:

أولاً- القياس المحاسبي وخصائص المعلومات المحاسبية: تعد المحاسبة وظيفة من وظائف المشروع لإنجاز نشاطه، وينظر إلى المحاسبة كونها نظاماً من الأنظمة فهي ذلك النظام الذي يقوم بتجميع البيانات المالية وإجراء عمليات التشغيل عليها من قياس وتسجيل وتحليل وتلخيص وتقرير لغرض تقديم المعلومات إلى الجهات المستخدمة في داخل المشروع وخارجها، ولغرض إجراء القياس في المحاسبة لا بد أن تسبقه عملية التحديد أي تحديد الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على المنظمة حتى يتم الاعتراف بها محاسبياً. وتسمى تلك الأحداث بالعمليات المالية. فنشاط التحديد هو إذن عملية تصفيه لانتقاء العمليات المالية التي تؤثر على القوائم المالية للمنظمة المعنية واستبعاد العمليات الأخرى غير المؤثرة. أما القياس فيتضمن قياس تلك الأحداث الاقتصادية بوحدة النقد الوطني وتسجيل تلك الأحداث الاقتصادية المعترف بها وتصنيفها وتلخيصها. ويتبع هذا القياس النطوي التسجيل في الدفاتر المحاسبية لتقديم توثيق تاريخي مستمر للأحداث المالية التي تم تحديدها لمنظمة معينة. ويجري التسجيل وفق تسلسل زمني متتالي، يتضمن الأحداث المالية التي تم قياسها (surcollege.edu.com) وفيما يخص علاقته بخواص المعلومة فالقياس المحاسبي يراعي في إجراءاته تحقيق كل الخواص والمتمثلة بالخصائصتين الرئيستين الملاءمة وما تتضمنه من خواص فرعية (الوقتية، القيمة التنبؤية، القيمة الرقابية) والموثوقية وما تتضمنه من خواص فرعية (قابلية التتحقق، صدق التمثيل، الحياد) فتتركز المحاسبة عند القياس المحاسبي على تحقيق الملاءمة في المعلومة المحاسبية وأن تكون المعلومة مؤثرة في قرارات المستفيدين ويتم ذلك من خلال الانتهاء من عملية القياس في الوقت الملائم حتى لا تفقد القيمة الوقتية للمعلومة، ويهدف القياس المحاسبي أيضاً إلى أن تساعد المعلومات التي تم قياسها مستخدميها في التبوع بالنتائج المتوقعة أو تؤكد توقعاته كي لا تفقد القيمة التنبؤية للمعلومة ، فضلاً عن أن القياس المحاسبي يراعي أمكانية التغذية العكسيّة للمعلومة بما يحقق القيمة الرقابية فيها، أما فيما يخص الخاصية الرئيسة الثانية للمعلومات المحاسبية وهي الموثوقية ، فتسعى المحاسبة عند القيام بالقياس المحاسبي إلى أن تقدم معلومة يمكن الثقة بها والاعتماد عليها وذلك من خلال إمكانية مراجعتها والتحقق منها ، وأن تكون المعلومات التي تم قياسها تمثل أو تصور المضمون الذي تهدف إليه تمثيلاً صادقاً، فضلاً عن مراعاة عدم التحيز حيال المصالح المتعارضة لمستخدمي المعلومات.

ثانياً- التوصيل المحاسبي وخصائص المعلومات المحاسبية: وتشتمل عملية التوصيل المحاسبي على إعداد القوائم والتقارير المالية - تحليلها وتقسيمها للمستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم. ويدع نشاط التحديد ونشاط القياس نشاطين ضئيلي الأهمية ما لم يتم توصيل المعلومات المحاسبية الناتجة عنهما إلى المستخدمين أو الأطراف ذوي المصالح و المعنيين بالمنظمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم وتحقيق أهدافهم، ويتم توصيل المعلومات الناتجة عبر إعداد

التقارير المحاسبية متمثلة بالقوائم المالية والتقارير الداخلية. وحتى تكون القوائم المالية ذات معنى ومفيدة للمستخدمين ، يقوم المحاسبون بوصف وتقرير البيانات والمعلومات المحاسبية بطريقه " معيارية " (اعتماد شكل محدد وتبسيط محدد لتلك القوائم المالية وفق متطلبات تضعها مهنة المحاسبة) الأمر الذي أدى إلى تطوير قواعد مقبولة بصورة عامة في مهنة المحاسبة تسمى (بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً)، وبذلك تصبح المعلومات المحاسبية الناتجة عن العديد من العمليات المالية وأنشطة المنظمة قابلة للفهم والمقارنة من المستخدمين وذات مغزى. فضلاً عن أن هناك عنصراً هاماً في توصيل البيانات والمعلومات إلى المستخدمين وهو مقدرة المحاسب (surcollege.edu.com) وتوضح علاقة وظيفة توصيل المعلومات المحاسبية مع خصائص المعلومات المحاسبية جلياً من خلال التأكيد على ملائمة التقارير المحاسبية من حيث الشكل والمضمون لمستخدميها إذ يتم إيصال المعلومات التي تم قياسها في صيغة تعتمد فيها البساطة والسهولة في الفهم وعدم التشتيت ومراعاة أي تقدم في الوقت المناسب ، ومتضمنة إمكانية وضع التوقعات أو تأكيدها مما يسهم في تحديد الانحرافات ومعالجتها، فضلاً عن أن التقارير المالية التي يتم إيصالها يجب أن تكون متضمنة لمعلومات موثوق فيها بما يضمن عدم تضليل المستفيد ومتخذ القرار.

ما سبق يمكن القول أن المحاسبة عند تأديتها لوظيفتي القياس والتوصيل تعمل على التركيز في تحقيق الملاعة في المعلومة لكي تكون مؤثرة لدى متخذ القرار والمستفيد فضلاً عن أن تكون هذه المعلومة موثوقة بها بما يضمن عدم تضليلهم. ولبيان أثر تكنولوجيا المعلومات في جودة معلومات القياس والتوصيل المحاسبى، لا بد من تحديد المقاييس اللازمة لجودة المعلومة والتي تمثل مدى توفر الخصائص النوعية في تلك المعلومات وهذه المقاييس تمثل معايير عامة لقياس جودة المعلومات وتتضمن: (الفضل، نور، 2002: 305 - 306)

1- الدقة بوصفها مقياساً لجودة المعلومات: يمكن التعبير عن جودة المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل ولا شك كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت معها قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

2- المنفعة بوصفها مقياساً لجودة المعلومات : وتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة ، وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحدي الصور الآتية :

- أ- المنفعة الشكلية: أي تطابق شكل المعلومات ومحتها مع متطلبات متخذ القرار .
- ب- المنفعة الزمنية: توفر المعلومة لدى متخذ القرار في الوقت الذي يحتاج إليها .
- ج- المنفعة المكانية: أي الحصول عليها بسهولة .

د- المنفعة التقييمية والتصحيحية: قدرة المعلومات على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرارات .

3- الفاعلية بوصفها مقياساً لجودة المعلومات: تعتمد الفاعلية على مدى أو درجة تحقيق المنظمة لأهدافها وفيما يخص المعلومات فإن الفاعلية هي مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنظمة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة .

4- التنبؤ بوصفه مقياساً لجودة المعلومات : يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل وهذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات ومن ثم فمن المؤكد أن جودة المعلومات تكمن في مقدرتها التنبؤية في تخفيف حالة عدم التأكيد .

5- الكفاءة بوصفها مقياساً لجودة المعلومات: يقصد بالكفاءة حسن استخدام الموارد أي تحقيق أهداف المنظمة بأقل استخدام ممكن للموارد وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف التي يجب أن لا تزيد عن قيمة المعلومات .

ثالثاً- تفاعل جودة المعلومات المحاسبية مع تكنولوجيا المعلومات: أثرت تكنولوجيا المعلومات في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وتفاعلاتها معها وأفرزت جوانب سلبية وابيجابية من هذا الأثر ، ويمكن أجمال هذا التأثير بما يأتي:

- 1- أثر تكنولوجيا المعلومات على دقة المعلومات المحاسبية: بوصف الدقة مقياساً لجودة المعلومات المحاسبية فإن تكنولوجيا المعلومات لها أثر إيجابي وآخر سلبي على دقة هذه المعلومات ، فهي تعمل على زيادة دقة المعلومات المحاسبية المنتجة في النظام المحاسبي من خلال استخدام الحاسوب الآلي والبرمجيات الخاصة التي تعالج الإجراءات المحاسبية ، وفي المقابل قد تؤثر سلباً وذلك إذا ما تعرض الحاسوب الآلي لدخول فيروس عبر هذه الإجراءات وسينعكس أثره على البيانات المحاسبية ، ويمكن تجنب هذه الحالة من خلال وضع معالجة الفيروسات الذي يتم من خلاله معالجة ورصد الفيروسات الدخيلة.
 - 2- أثر تكنولوجيا المعلومات على منفعة المعلومات المحاسبية: وتمثل في سهولة استخدام المعلومات المحاسبية المتأتية من هذا النشاط إذ يمكن الإطلاع على أية معلومة محاسبية بمجرد حدوث الصفقة وبصورة مباشرة ، وهذا التأثير على منفعة المعلومات المحاسبية هو تأثير إيجابي ذلك أن تبويب وعرض المعلومات المحاسبية عند الصفقات التجارية أو عند أي أثر مالي يخدم مستخدم المعلومات (متخذ القرار)، هذا فضلاً عن أن وقتية تقديم المعلومة في حالة طلبها وسهولة استخراجها واستخدامها سوف يزيد من فاعلية الملكية المعرفية لدى متخذ القرار مما ينعكس أثره الإيجابي على القرار المتخذ.
 - 3- أثر تكنولوجيا المعلومات على فاعلية المعلومات المحاسبية: إن المعلومات المحاسبية الناتجة في ظل تكنولوجيا المعلومات لها فاعلية كبيرة تتمثل في تحقيق أهداف متخذ القرار والناتجة من الحصول على المعلومات بالشكل والزمان والمحظى المطلوب نتيجة استخدام الحاسب، وتكنولوجيا الاتصالات المتقدمة.
 - 4- أثر تكنولوجيا المعلومات على القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية: إن القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية تتعلق في قدرة المنظمة على وضع خطط مستقبلية ذات دقة عالية نسبياً، وإن جودة المعلومات في هذا الجانب تتمثل في قدرة هذه المعلومات على تخفيض حالة عدم التأكيد وعدم الدقة في الخطط الموضوعة، لذا فإن تكنولوجيا المعلومات تؤكد على هذه الخاصية وترفع من جودة المعلومات المحاسبية فيها وذلك لتوافر العمليات التجارية ضمن نسق محدد من السرعة والمتضمنة لكل العمليات الجارية ثم التدخل المتواصل لرسم صيغة معبرة عن الخطط المستقبلية للمنظمة وتدعم القرارات المتخذة.
 - 5- أثر تكنولوجيا المعلومات على كفاءة المعلومات المحاسبية: ترتبط كفاءة المعلومات المحاسبية في القيمة الاقتصادية للمعلومات (الكلفة/المنفعة)، إذ أن جودة المعلومات في هذا السياق تؤكد على الاستخدام الأمثل للمتوفّر من هذه الموارد من قبل متخذ القرار وينتّج عن ذلك تحقيق أهداف المنظمة، ويتحقق هذا الاقتصاد في استخدام الموارد في تكنولوجيا المعلومات بانحصار العمل المحاسبي في إدخال ومعالجة وإنتاج المعلومات آلياً مما ينتّج عنه الدقة ومحدوبيّة المدة دون الحاجة إلى أية مستلزمات ورقية وكتابية لتوفير هذه المعلومات.
- وهناك من حدد بعض الإجراءات التي يمكن أن تتبعها ضمن تكنولوجيا المعلومات بهدف معالجة بعض الآثار السلبية التي أحدثتها بالخصوص النوعية للمعلومات المحاسبية هي: (دهمش، القشبي، 2004: 12)
- الأمان: وهو عبارة عن اقتراح إجراءات تقنية معينة ، تمنع الآخرين من اختراق النظام المحاسبي المؤتمت عبر الموقع الإلكتروني للمنظمة على شبكة الإنترنت.

- التوكيدية: وهي عبارة عن الآليات والإجراءات الواجب إتباعها لتأمين الحصول على نوعية معلومات جيدة، فالخدمات التوكيدية عبارة عن خدمات مهنية تحسن من نوعية المعلومات أو مدخلاتها المرغوبة من لدن متذبذبي القرار.

- الموثوقة: وهي عبارة عن الإجراءات الواجب إتباعها لجعل المعلومات موثوقةً بها من لدن أصحاب المصالح بشكل عام ، ومتذبذبي القرار بشكل خاص ، وإقناعهم بنجاحاتها.

المبحث الثاني

الجانب الإيجابي في تحديد الدخل الخاضع للضريبة في ظل تكنولوجيا المعلومات مفهوم الدخل الخاضع للضريبة

للدخل مفاهيم عديدة من حيث عناصره ومن حيث أساليب قياسه، فمن الناحية الاقتصادية يعني الدخل صافي (الفرق بين المدخلات والمخرجات) ، أو هو أقصى ما يمكن أن يستهلكه الفرد أو المشروع خلال مدة زمنية معينة دون التأثير على ثرواته (رأس المال)، أما من الناحية المحاسبية فإن الدخل يعني الفرق بين الإيرادات الناتجة عن العمليات المالية خلال فترة مالية معينة (المبيعات والإيرادات الأخرى) وبين تكلفة الحصول على تلك الإيرادات ، والتي تتضمن العناصر التشغيلية وغير التشغيلية. أما من الناحية الضريبية فالدخل هو أجمالي الدخل الخاضع للضريبة مخصوصاً منه المصروفات الجائزة الحسم. ويتم التوصل إلى الدخل الضريبي أي الدخل الذي يكون وعاء الضريبة وتحقق عليه النسب الضريبية التصاعدية أو غير التصاعدية وفقاً لقانون ضريبة الدخل.(نور،الشريف،2002: 31) كما يعرف الدخل الضريبي أيضاً بأنه الدخل المحاسبي منظوراً إليه من زاوية قوانين الضرائب(العاني،2009: 42) إذ الاختلاف بين الدخل الضريبي والدخل المحاسبي ، هو أن الدخل الضريبي يحدد طبقاً لأحكام التشريع الضريبي، بينما يحدد الدخل المحاسبي طبقاً لمفاهيم محاسبية. ويمثل الدخل مردود العمل الذي يسمى راتباً أو أجراً أو مردود رأس المال ، ويسمى فائدة أو ريعاً، أو يكون مردود اشتراك العمل ، ورأس المال ، ويسمى عندئذ ربحاً ، ومن خلال ذلك يتبيّن أن مفهوم الدخل أشمل من مفهوم الربح ، فالربح هو دخل المنظمة فقط فردية كانت أم مساهمة ، أما الدخل فيشمل الربح والراتب والأجر والفائدة وجميعها دخول خاضعة للتحاسب الضريبي.(رمضان،2002: 149) ولا يوجد مفهوم واحد للدخل الخاضع للضريبة، فكل بلد تشرعه الخاص لتحديد الدخل الخاضع للضريبة. ويعتمد ذلك على عوامل كثيرة منها فلسفة الدولة ونظامها الاقتصادي ودرجة تطورها وغيرها من العوامل وقد بينت المادة الأولى من قانون ضريبة الدخل رقم(113) لسنة 1982 وتعديلاته ، المقصود بالدخل بأنه"الإيراد الصافي للمكلف الذي حصل عليه من المصادر المبينة في المادة الثانية من هذا القانون" ، وبينت المادة الثانية من القانون نفسه الدخول الخاضعة للضريبة ، وهي دخل العمل ودخل رأس المال ، ودخل اندماج العمل ورأس المال فضلاً عن بعض الأرباح الرأسمالية(*). ويمثل الدخل الخاضع للضريبة المحدد الذي تضرب فيه نسبة الضريبة للوصول إلى قيمة الضريبة.

طرق تحديد الدخل الخاضع للضريبة

يتم تحديد الضريبة باعتماد مجموعة إجراءات و العمليات التي ترمي إلى تحديد مقدار الدخل الصافي تمهدأ لاحتساب مقدار الضريبة عليه بالسعر المقرر قانوناً وذلك بعد تنزيل الإعفاءات المستحقة، وي يتطلب تحديد مقدار الضريبة الوصول إلى تقدير حقيقي أو قريب من

(*) لمزيد من التفاصيل ينظر في قانون ضريبة الدخل رقم(113) لسنة 1982 وتعديلاته.

ال حقيقي للدخل الخاضع للضريبة، وهناك عدة طرق لتحديد الدخل الخاضع للضريبة منها: (بطو، 2006: 94-96) أولاً : الطرائق غير المباشرة : وتشمل :

1- التقدير على أساس المظاہر الخارجية: يقوم هذا الأسلوب بشكل رئيس على أساس الافتراض والاستنتاج إذ تفرض الضريبة على الدخل المفترض وليس الحقيقي من خلال الاعتماد على عدد من المظاہر الخارجية المحسوسة التي يسهل العثور عليها والتي تعد مؤشرات للمقدرة التكاليفية. وقد كانت هذه الطريقة مستخدمة في التشريع الضريبي الفرنسي في القرن التاسع عشر وذلك بينما فرضت الضريبة على أساس الإيجار الذي يدفعه المكافأة أو على أساس عدد أبواب منزل المكلف ونواذه.

2- طريقة التقدير الجزافي: بموجب هذه الطريقة يتم تقدير دخل بعض الفئات من المكلفين بشكل جزافي وبقيمة ثابتة ومقطوعة وبغض النظر عن الدخل الفعلى للمكلف، إذ تقدر قيمة المادة الخاضعة للضريبة تقديرًا جزافيًا على أساس بعض القرائن التي ترتبط بعناصر حقيقة في تحديد وعاء الضريبة وتمثل دالة على دخل المكلف. وقد يكون التقدير الجزافي بنصوص قانونية كما هو الحال في قانون ضريبة الدخل ذي الرقم 113 لسنة 1982 المعدل إذ ورد في الفقرة (1) من المادة (50) " بأن يكون الدخل الخاضع للضريبة بمقدار يعادل (7.5 %) من مجموع المبلغ الذي يمكن أن يستلمه أو يستحقه صاحب واسطة النقل أو مستأجرها ". أو قد يكون التقدير الجزافي بتعليمات إدارية إذ يعتمد على عناصر معينة تؤثر في التقدير وأهمها:

- طبيعة عمل المكلف ونوع العمليات التي يقوم بها.
- مقدار رأس المال وكيفية تشغيله .

- مقارنة المنشآت المماثلة من ناحية الموقع ورأس المال وعدد العمال ونوع السلع. إن المكلف بموجب طريقي التقدير السابقين لا يقدم إلى الإداره الضريبية قوائم مالية لنتم بموجبها عملية التحاسب الضريبي وتحديد الدخل الخاضع للضريبة، ولذلك تصبح المعلومات المحاسبية غير مفيدة لأغراض ضريبة الدخل لعدم الاعتماد على القوائم المالية من الإداره الضريبية.

ثانيًا : الطرائق المباشرة : وتشتمل:

1- طريقة إقرار المكافأة: أو ما يطلق عليه " التقدير الذاتي ". إذ تلزم الأنظمة الضريبية المكلفين (أشخاص أو شركات) بتقديم إقراراتهم الضريبية التي تحدد الدخول ومصادرها ثم تحديد الوعاء الضريبي عن هذه الدخول. هذا وقد تقبل الإداره الضريبية هذه الإقرارات كما هي فيما لو اتضحت صحة المعلومات المقدمة من المكلفين. كما للإداره الضريبية حق التعديل في هذه الإقرارات حسب المعلومات المتوفرة لديها والممكن تجميعها من جميع المصادر كأن تمارس حق الإطلاع على الدفاتر والمستندات الخاصة بالمكلفين أو جمع معلومات عنهم من مصادر أخرى، كل ذلك بهدف المقارنة والتأكد من صحة الأرقام المعطاة في الإقرارات المقدمة من المكلفين. ويعرف الإقرار الضريبي بأنه قائمة مالية ذات غرض خاص يتم إعدادها كأساس لتحديد مبلغ الضريبة الذي تعمل الحكومة على تحصيله من الأفراد والشركات.

2- التقدير الإداري: أو ما يطلق عليه (التقدير المباشر بمعرفة الإداره)، إذ تلجأ الإداره الضريبية إلى هذا النوع من التقدير في الحالات الآتية : امتناع المكلف عن تقديم الإقرار أو تأخير تقديمها، أو عندما ينطوي إقراره على غش أو تلاعب. فتقوم الإداره الضريبية عند ذلك بالتقدير دون أن تلزم بالاستعانة بمظاہر خارجية أو تبرير تقديرها، إن هذا الطابع التحكمي بطريقة التقدير هذه يجعلها غير مبررة إلا في حالة ارتكاب المكلف لخطأ

بير

اتباع هذه الطريقة على سبيل الجزاء، وتقوم الإدارة الضريبية بتقدير دخل المكلفين بصورة مباشرة من واقع أعمالهم وذلك بجمع المعلومات عن أنشطتهم المختلفة، عن حجم أعمالهم مثلاً، أو حالة منشأتهم وطاقتها الإنتاجية وغيرها، وعادة ما ترسل الإدارات الضريبية لهذا الغرض موظفيها إلى موقع عمل المكلفين للوصول إلى الدخول الحقيقة لهم. يلاحظ على هذه الطريقة أنها تحتاج إلى عدد كبير من الموظفين ذوي الخبرة والكفاءة العالية، كما يعبّر عليها أنها تتدخل في شؤون المكلفين الخاصة.

مراحل تحديد الدخل الخاضع للضريبة ودور تكنولوجيا المعلومات فيها

تمثل الضريبة اقتطاع جبri تفرضه الدولة على الفرد أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية وبدون مقابل بغرض تغطية أعبائها العامة المحلية وبما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أما ضريبة الدخل فهي فريضة تدفع جبراً إلى الدولة وهي غير جزائية وتدفع من القطاع الخاص إلى القطاع العام وتفرض بشكل محدد مسبقاً بلا مقابل، ولتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مختلفة. وبين الاتجاه الحديث أن جني الأموال هو أحد أهداف فرض ضريبة الدخل وأن هناك أهدافاً مختلفة تسعى الدولة لتحقيقها وهي أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، (سلامة وأخرون، 2011: 1315) ويتم تحديد الدخل الخاضع للضريبة على وفق عدة مراحل هي: (شحاته، www.Darelmashora.com)

أولاً: مرحلة الحصر:

تهدف إلى جمع معلومات عن المكلفين تتعلق بأنشطتهم المختلفة وتسجيل تلك المعلومات في سجلات مختلفة وفتح ملف لكل مكلف ومن أهم طرق الحصر المطبقة حالياً:

1- الإخطارات التي ترد من المكلفين أنفسهم.

2- التقارير التي ترد من الغير.

3- المعلومات المجمعة بواسطة المختص.

ثانياً: مرحلة الفحص الضريبي:

تهدف إلى تحديد الدخل الخاضع للضريبة في ضوء القواعد والمبادئ الضريبية وفي ضوء الظروف المحيطة بالمكلف، ويقوم بهذه المهمة المختص ويحتاج إلى بيانات ومعلومات كما يتطلب الأمر فحص الدفاتر والسجلات وتنتهي هذه المرحلة بإعداد مذكرة التقدير وتقدير الدخل الضريبي وحساب الضريبة المستحقة.

ثالثاً: مرحلة الحجز والتحصيل:

تهدف هذه المرحلة إلى تحديد الضرائب المستحقة بعد أن يكون الربط نهائياً، ومتابعة عملية التحصيل وحصر المستحقات أولاً بأول.

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمل الإدارة العامة للضرائب يحقق هدفين أساسيين ، هما زيادة الإنتاجية وتحسين جودة خدمات الإدارة العامة ، إذ أن النشاط الرئيس للإدارة العامة ومتها خدمات العمل الضريبي هو الاستخدام المكثف للمعلومات بدءاً من جمع البيانات ومعالجتها ونشر وتوزيع المعلومات الناتجة. وستتمكن بذلك دوائر الإدارة العامة من إتاحة جميع المعلومات ذات العلاقة بإجراءات الحصول على خدمة معينة أو إنجاز معاملة معينة قد تتعلق بدفع رسوم مقررة مثلاً، إن الأسلوب المتبعة في الحصول على الخدمة يمكن أن يحدد نمط تقديم خدمات حكومية ترتبط بسداد التزامات كدفع الضريبة أو تسديد اشتراكات من خلال استخدام وسيلة السداد المصرفية لكي يتم إيصال المبالغ إلى الجهة الحكومية المطلوبة. (حسين، عبد، 2012: 147) وتظهر أهمية تكنولوجيا المعلومات بصورة جلية في تسهيل العمل الضريبي وتحقيق الدقة والسرعة والبساطة والعدالة في احتساب الدخل الخاضع للضريبة من خلال الإمكانيات التي يمكن أن تقدمها عند تنفيذ مراحل تحديد الدخل وكما يأتي: (شحاته، www.Darelmashora.com)

المرحلة الأولى: الحصر: ويمكن الاستعانة بإمكانيات تكنولوجيا المعلومات في هذه المرحلة على النحو الآتي:

- تخصيص لكل مكلف بطاقة أو عدة بطاقات أو شريط أو غير ذلك من وسائل إدخال البيانات إلى الحاسب يسجل فيها كل المعلومات التي ترد عنه ويحفظ ذلك في بنك المعلومات أو يخزن داخل وحدة التخزين الداخلي في الحاسب أو كلاهما.
- إضافة أي معلومات جديدة أو عن المكلف في بطاقة حتى يتكون له سجل شامل عن كل ما يخصه عن سنوات نشاطه.
- إضافة أي بيانات عن إقراره الضريبي وعن تسديداته.
- الاستعانة بشبكة الانترنت Intranet (شبكة محلية للاتصالات) بتزويد المقر الرئيس للدائرة في بغداد بكل ما سبق.

ويؤدي ذلك في الأمور الآتية:

- 1- متابعة التغيرات التي تطرأ على نشاط المكلفين وحصرها أولاً بأول.
- 2- الحصول على أي معلومات عن المكلف بسرعة وبدقة.

3- تجنب فقد أي مستندات من ملفات المكلفين وتحقيق المحافظة على سرية المعلومات.

4- الاستغناء عن نظام الحفظ التقليدي وما يتطلبه من أماكن وأثاث.. الخ قد لا تكون متاحة.

المرحلة الثانية: الفحص الضريبي: ويمكن الاستعانة بإمكانيات تكنولوجيا المعلومات على النحو الآتي:

- في حالة الملفات الكبيرة ذات العمليات المعقدة، يمكن أن تساعد تكنولوجيا المعلومات وباستخدام الحاسب الالكتروني في أداء العمليات الحسابية والتحليل الحسابي أن تطلب الأمر ذلك.

- يساعد وجود تكنولوجيا المعلومات على مستوى الإدارة العامة للضريبة في الحصول على المعلومات بسرعة وتسجيل ما يسفر عنه التقدير أولاً بأول في بنك المعلومات.

يتحقق ما سبق المزايا والفوائد الآتية:

1- متابعة حالات الفحص أولاً بأول وبذلك يمكن كشف حالات التقادم ، فعلى سبيل المثال يمكن للمخمن الفاحص الاستعانة ببرنامج كمبيوتر يعطي له معلومات على مراحل زمنية دورية عن الموقف الضريبي لكل مكلف.

2- من واقع ملف المكلف الذي يتضمن معلومات عن كل أنشطته المختلفة بهدف معالجة التهرب الضريبي.

3- إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأعمال الروتينية مثل استخدام الحاسوب في التسجيل وتنفيذ العمليات الحسابية يوفر للمخمن وقتاً يستغله في أداء العمليات الفنية ولاسيما إذا ما تم التنسيق بين القائم على تشغيل نظام المعلومات ومخمن الضرائب.

المرحلة الثالثة: الحجز والتحصيل: ويمكن الاستعانة بإمكانيات تكنولوجيا المعلومات في هذه المرحلة على النحو الآتي:

- تسجيل المتحصل من المكلفين تحت حساب الضرائب المستحقة.

- حصر الضرائب المتقدمة.

يتحقق ما سبق المزايا والفوائد الآتية:

1- بيان مقدار الضرائب المستحقة.

2- متابعة تحصيل الضرائب المستحقة بسهولة.

3- دراسة مقارنة بين المحصل فعلاً وبين النفقات.

فوائد استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمل الضريبي

لقد امتدت آفاق استخدام خدمات وسائل تكنولوجيا المعلومات من حاسبات الالكترونية وغيرها إلى كل المجالات المختلفة وتطوير نطاق تطبيقها حتى أصبح لديها من الإمكانيات والقدرات ما يمكنها من تحليل البيانات تحليلاً دقيقاً باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية المتقدمة بذلك انتقلت من نطاق إجراء مجموعة من العمليات الحسابية إلى نطاق التحليل العملي المتطور وإخراج المعلومات التي تساعده على تصميم السياسات البديلة واتخاذ القرارات الرشيدة ، وقد ترتب على هذا التطور أن أطلق عليه البعض (بالعقل الالكتروني) اعتقاداً منهم بأنه يستطيع اتخاذ القرارات ولكن هذا الاعتقاد خطأ لأنه يقدم معلومات دقيقة تساعده في اتخاذ القرارات فقط وأن الذي يتتخذ القرارات هو العنصر البشري الذي كرمه الله بالعقل. ولتكنولوجيا المعلومات إمكانيات كثيرة يمكن الاستفادة منها في مجال تطوير الإدارة الضريبية على النحو الآتي: (شحادة، www.Darelmashora.com)

- 1- تساعد الوسائل الآلية والالكترونية في إجراء العمليات الحسابية بدقة وبسرعة حيث تحتوي الحاسبات الالكترونية على وحدة عمليات حسابية تتمكن من تنفيذ عمليات الجمع والطرح والقسمة واستخراج الجذور بسرعة فائقة وأن استخدام تلك الوسائل في مجال الضرائب سوف يوفر للمخمن والمدير وقتاً كبيراً ليخصصه للعمليات الفنية.
- 2- وجود مخزن للبيانات ضمن معدات وأجهزة تكنولوجيا المعلومات ومركز للمعلومات ، يمكن أن يكون لكل مكلف بطاقة أو شريط يتضمن البيانات والمعلومات وهذا يساعد المكلف من إضافة أي بيانات واستخراج أي معلومات في وقت قصير بدلاً من استخدام نظام الملفات التقليدي وبدون شك تتعانى دائرة الضرائب من مشكلة حفظ هذه الملفات وتدالوها واستخراج المعلومات منها بسرعة ويسراً. ومن ناحية أخرى تساعده عملية تخزين البيانات في مركز المعلومات الآلي على تحقيق مبدأ سرية البيانات الذي يعتبر من أهم مقومات العمل الضريبي.
- 3- تعتبر وسائل تكنولوجيا المعلومات من أهم مقومات نظم المعلومات في حالة وجود نظام معلومات فرعي على مستوى فرع الضريبة وأخر مركزي على مستوى المرئي الرئيس فان هذا يمكن من تشغيل البيانات وإخراج المعلومات آلياً وهذا بدوره يساعد في موافاة المسؤولين بالدائرة بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب ، وان اختيار طريقة التشغيل تتوقف تماماً على الظروف المحيطة بالنظام وطبيعته وأهدافه ، مع الأخذ في الحسبان مبدأ اقتصادية المعلومات.
- 4- وعلى مستوى الإدارات المركزية في دائرة الضريبة ، تساعده تكنولوجيا المعلومات من خلال التشغيل الالكتروني للبيانات ونظام المعلومات الآلية على استخدام أساليب بحوث العمليات في تصميم السياسات الضريبية البديلة تحت ظروف مختلفة ، وهذه من أهم المشاكل التي تواجه المسؤولين عن وضع التشريعات الضريبية وفي تعديل المطبق منها على وفق الظروف المختلفة المحيطة بالمصلحة. فعلى سبيل المثال يحتاج المشرع الضريبي أن يعرف مقدماً أثر رفع أو خفض سعر الضريبة على جملة الإيرادات والآثار الأخرى المترتبة على ذلك ، وبديهياً لا يمكن تحقيق ذلك بسرعة وبدقة بدون استخدام إمكانيات تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتنوعة من حاسبات الالكترونية ونظم اتصالات متقدمة.
- 5- فضلاً عن الفوائد السابقة، يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في الاطمئنان إلى صحة المعلومات الواسعة إلى المسؤولين بالدولة للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية ، كما يساعد أعضاء المنظمات والهيئات الدولية في الحصول على المعلومات السليمة عند قيامهم بدراسة الأوضاع المالية، إلى جانب سهولة نقل هذه المعلومات.

تحديات قياس الدخل الخاضع للضريبة في ظل تكنولوجيا المعلومات

إن نظام المعلومات المحاسبي يتأثر كثيراً بإجراءات تكنولوجيا المعلومات وذلك باعتبار أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين إجراءات عمل النظام المحاسبي وأالية وقوع الأحداث المالية في المنظمة، وانعكاس تقديم الخدمات عبر شبكة الاتصال الإلكترونية والتوسيع في إدخال تكنولوجيا النظم الخبرة والذكاء الصناعي على عمل نظام المعلومات المحاسبية، أدى هذا إلى تعقد إجراءات الرقابة الداخلية والتدقيق والتحاسب الضريبي وضرورة وجود معايير محاسبية وقواعد ضريبية تأخذ في الحسبان تأثيرات تكنولوجيا المعلومات.

إن النظرة السائدة لـ تكنولوجيا المعلومات بأنها وسيلة قوية ، وذات قيمة للمجتمع بشكل عام ، ولمؤسسات الدولة والمنظمات بشكل خاص تتم عند تطبيقها بشكل دقيق بما يمكن أن تجلب فوائد مهمة للإفراد والمنظمات على حد سواء. لكن في الوقت نفسه فإن هذه الوسيلة ليست أداة سحرية يمكنها أن تحل المشاكل كلها. فعند تطبيقها بشكل خاطئ. فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى هدر الكثير من الوقت ، والأموال ، والجهد ، ولذلك لابد من تحديد أهم العوائق التي يمكن أن تؤدي إلى عدم نجاح استخدام تكنولوجيا المعلومات. ستجعل من هذه التكنولوجيا عبأً على الإدارة العامة للضريبة وسبباً في اغلى مشاكلها ومن هذه العوائق: (thiqaruni.org/Mng)

1- التوقعات المبالغ فيها لقدرة تكنولوجيا المعلومات: إن الحل لأغلى المشاكل في تحديد الدخل الخاضع للضريبة من حيث الدقة والبساطة والعدالة والسرعة هو أن تقوم إدارة الضريبة بأداء أعمالها بطريقة مختلفة وقد يتضمن ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات كعاملً من العوامل المساعدة ، ولكن قد لا يكون أكثر أهمية من العوامل الأخرى، فمن الممكن أن تستثمر إدارة الضريبة أحدث نظام حاسوب مع أحدث برامجيات موجودة في السوق ،ولكن إذ لم يكن هناك أشخاص مناسبون لتشغيل هذه البرامجيات من حيث مهاراتهم التي يمتلكونها فان الاستثمار سيكون خاسرا. وعلى الرغم من إن البرامجيات قد تساعد على التسريع في عملية صنع القرارات واتخاذها وتخفيض الكلف وغيرها من المزايا لكن يبقى العامل الحاسم وال حقيقي والذي لا يقبل الشك والحقيقة أن القرار هو قرار بشرى وليس تقني أو برمجي.

2- صعوبة توحيد (دمج) الأنظمة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات:قد لا يكون للإدارات الفرعية للضريبة نظام واحد معتمد على تكنولوجيا المعلومات وإنما هنالك عدد من الأنظمة. وقد تبرز مشكلة على قدر من الصعوبة عندما يراد دمج هذه الأنظمة مع بعضها.

3- مشكلة مقاومة التغيير: مما لا شك فيه أن تبني أشكال وأساليب جديدة لـ تكنولوجيا المعلومات في نظم العمل لتحل محل الأساليب القديمة سوف يشمل على عملية تغيير. وكما هو متعارف عليه إن أي عملية تغيير سيرافقها مقاومة ، وخاصة لمن ستتأثر مواقفهم وامتيازاتهم التي كانوا يحصلون عليها في السابق . وقد يقاوم الأفراد الذين اعتادوا على نمط معين في أداء أعمالهم يرونها سهلة وروتينية، لتحل محلها آليات وإجراءات تعتمد على تكنولوجيا المعلومات تكون من وجهة نظرهم معقدة وصعبة الفهم ومن ثم فإنها تستلزم أفراداً غيرهم يتمتعون بمهارات تتناسب مع التكنولوجيا الجديدة.

4- مشكلة اقتصادية المعلومات: أي ارتفاع كلفة المعلومة عن قيمتها.

5- ارتفاع كلفة استخدام تكنولوجيا المعلومات: في ضوء ما تستلزمه من معدات وأجهزة وإعدادات مادية وبشرية مؤهلة.

وعلى الرغم من التحديات السابقة إلا أن كيفية التغلب عليها متاحة وممكن فمن حيث الغلو في التوقعات حول إمكانيات تكنولوجيا المعلومات ، يمكن القول أن اعتبارها إحدى الوسائل

المساعدة في تحديد الدخل الخاضع للضريبة وليس أداة وحيدة لتحديد الدخل وترسيخ هذه القاعدة لدى موظفي الضريبة سيضمن مواجهة هذا الغلو بالتوقعات ، أما من ناحية مشكلة الدمج، فإن النظام الضريبي في العراق يتضمن تشريعات وقواعد هي موحدة أساساً لذا ليس هناك أي أشكال من حيث الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات وفق إطار موحد تضمن توفير قنوات اتصال فعالة بين الفروع والمركز، أما فيما يخص مقاومة التغيير فهذه مشكلة أزلية عند الاعتماد على نمط مغاير أو آلية عمل مغايرة لذا سيكون إلزاماً على دائرة الضريبة بإشراك أفرادها ومنذ البداية في عملية التغيير هذه وإشعارهم بأنهم جزء منها لكي لا يكون عائقاً أمام تبني هذه التكنولوجيا، ومن أجل تحقيق ذلك فإنها ستتحمل أعباء مالية وجهداً وقتاً إضافيين. أما فيما يخص مشكلة اقتصادية المعلومات فقد يرى بعضهم أنه في المراحل الأولى يمكن أن يكون استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحديد الدخل الخاضع للضريبة غير اقتصادي ولا شك في أن هذه المشكلة تظهر مع إنشاء أي مشروع رأسالي جديد ولكن بعد حين سيكون استخدام تكنولوجيا المعلومات اقتصادياً ولاسيما بعد التخطيط السليم لاستخدامها وخلق مجالات جديدة لاستغلالها استغلالاً رشيداً ومن ناحية أخرى هناك مجالات شتى في دائرة الضرائب يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات فيها إذا ما توافرت كل المقومات، أما مشكلة ارتفاع الكلفة فإنه بالخطيط السليم الرشيد على مستوى دائرة الضرائب ستختفي تكلفة استخدام تكنولوجيا المعلومات تباعاً وذلك لحسن استغلاله وانخفاض نسبة الطاقة غير المستغلة ، ومن ناحية أخرى يمكن لتكنولوجيا المعلومات من القيام بالعديد من الأعمال المهمة التي كان من المتعذر القيام بها بدونها والتي تفوق فوائدها عن تكاليفها.

ولكن المشكلة الحقيقة التي يراها الباحثون في استخدام تكنولوجيا المعلومات عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة أو في أي جانب من جوانب العمل الضريبي على مستوى الفرع أو المركز هي إمكانية استمرار التيار الكهربائي واستمرار الاتصالات السلكية واللاسلكية.

الجانب الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات في تحديد الدخل الخاضع للضريبة

إن اعتماد تكنولوجيا المعلومات من موظفي دائرة الضريبة (المخمنين) في تحديد الدخل الخاضع للضريبة سيحقق جملة من الفوائد يمكن أن تكون مقاييس مؤثرة في تحديد الدخل الخاضع للضريبة أهمها:

1- الدقة: إن من أهم مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات هي دقة المعلومات لذا فإن استخدامها من قبل المخمن سيدعم دقة تحديد الدخل الخاضع للضريبة، فضلاً عن أنه بوجود قاعدة بيانات الكترونية ستيح من أخذ كل التعديلات التي قد تطرأ وتؤثر في صحة الدخل الخاضع للضريبة.

2- البساطة (السهولة): في ضوء ما تتوفره تكنولوجيا المعلومات من إمكانات في معالجة البيانات ونقلها ستيح هذا للمخمن تحديد الدخل الخاضع للضريبة بسهولة.

3- السرعة: تقوم أجهزة ومعدات وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات بالعديد من العمليات الحسابية والمعالجات الرقمية بأجزاء من الثانية مقابل الكثير من الجهد والوقت الذي يستغرقه العمل نفسه بالطريقة اليدوية لذا فاستخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل المخمن سيساعده في سرعة تحديد الدخل الخاضع للضريبة.

4- العدالة: إن اعتماد تحديد الدخل الخاضع للضريبة في ضوء آليات محددة من التشريعات الضريبية والقواعد والإجراءات المحددة سيفتح ذلك الباب لإمكانية تكنولوجيا المعلومات في بلورة هذه التشريعات والقواعد والإجراءات في صورة إلكترونية تتحقق معها عدالة القياس للدخل فضلاً عن أن وجود شبكة اتصالات متقدمة ضمن تكنولوجيا المعلومات ستيح توحيد الدخل، والأخذ بكافة التغيرات التي قد تطرأ على دخل المكلف.

العوامل المؤثر في تفعيل ورفع كفاءة تحديد الدخل الخاضع للضريبة

هناك بعض العوامل أو المؤشرات التي تعمل على تفعيل ورفع كفاءة عمليات تحديد الدخل الخاضع للضريبة من جانب دائرة الضرائب، وذلك من خلال تأثيرها على آليات احتساب الدخل، بدءاً من السياسات الإدارية للإدارة العامة للضريبة ، والصفات الشخصية والفنية التي يتمتع بها المخمن وانتهاءً بالعوامل المالية التي تدعم كل الجوانب التي تخدم العمل الضريبي وتفعله، مما يؤكد على العدالة والبساطة(السهولة) والدقة والسرعة في تحديد الدخل الخاضع للضريبة. ومن هذه العوامل أو المؤشرات:

- 1- توفير حيز من المرونة لدى موظفي دائرة الضرائب في استخدام أي من الوسائل أو الأدوات التي تسهل عملية قياس الدخل الخاضع للضريبة في كل مراحل احتسابه.
- 2- التأكيد على موثوقية وسرعة العمل عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة.
- 3- دور الإدارة في التحفيز على تحديد الدخل الخاضع للضريبة بأعلى سرعة ودقة وعدالة.
- 4- وضع سياسات موحدة للمخمنين حول آليات تحديد الدخل الخاضع للضريبة وبالاخص التي تعتمد على التقدير الشخصي أو الحكmi.
- 5- تدعيم تفاعل المخمن مع المكلف من خلال الاستفادة من كل التسهيلات التي يمكن أن يقدمها النظام المحاسبي المؤتمت الخاص بالمكلف في تحديد الدخل الخاضع للضريبة. فضلاً عن أن وجود وسيلة اتصال فعالة ما بين المخمن والمكلف سيدعم ذلك التفاعل.
- 6- تفعيل القدرات الفنية للمخمن من خلال الدورات التدريبية التي تمكنه من مواجهة كل التحديات عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة، فضلاً عن أن القدرات الشخصية للمخمن متمثلة بالخبرة العملية والمستوى الأكاديمي الأثير الكبير في إيجاد هذا التفاعل.
- 7- وضع آليات تسهل عملية التواصل ونقل المعلومات بين المركز الرئيس لدائرة الضريبة في بغداد والفرع التابع له، وهذا يدعم بالنتيجة عمليات توحيد الدخل للمكلفين (على سبيل المثال) الذين قد يكون لديهم دخل يتم التحاسب عليه ضريبياً في أكثر من فرع.

ويظهر دور تكنولوجيا المعلومات جلياً من خلال أبعادها الخمسة في دعم هذه العوامل بهدف تحقيق العدالة والبساطة والدقة والسرعة في تحديد الدخل الخاضع للضريبة ، حيث أن بوجود حيز من المرونة لدى موظفي الدائرة س تعمل تكنولوجيا المعلومات من خلال الأجهزة والمعادن والبرمجيات الخاصة بها تسهيل عملية تحديد الدخل الخاضع للضريبة من المخمن، كما أن تكنولوجيا المعلومات تساعده في توفير السرعة مع الدقة في العمل الضريبي، فضلاً عن أن دور الإدارة الضريبية سيكون أكثر موضوعية في توجيهه العمل لتحديد الدخل الخاضع للضريبة بأعلى سرعة ودقة وعدالة إذا كان مدعوماً باستدامات تكنولوجيا المعلومات، كما أن هذه الاستخدامات ستكون مؤثرة بشكل كبير مع وجود آليات موحدة في إجراءات العمل الضريبي في تحديد الدخل الخاضع للضريبة، فضلاً عن المزايا التي يمكن أن توفرها بإحداث قنوات الاتصال بين المكلفين ودائرة الضريبة وبين فروع الضريبة والمركز الرئيس، هذا وبوجود نوعية من موظفي الضريبة (المخمنين) الذين لديهم خبرات وقدرات فنية وأكاديمية وإمكانيات في استيعاب واستعمال تقنيات تكنولوجيا المعلومات في عملهم.

ونخلص إلى أن هناك حاجة حتمية لاستخدام إمكانيات تكنولوجيا المعلومات في مجال تحديد الدخل الخاضع للضريبة في العراق لأن ذلك سوف يعود على دائرة الضرائب بفوائد شتى تؤدي في النهاية إلى تحقيق العدالة الضريبية والدقة والبساطة والسرعة في القياس فضلاً عن إمكانيات تكنولوجيا المعلومات في الحد من التهرب من أداء الضريبة ، إلى جانب إمكانية استخدامها في تصميم السياسات الضريبية واتخاذ القرارات التنفيذية.

المبحث الثالث

تحليل وعرض نتائج الاستبانة واختبار الفرضيات

خصص هذا المبحث للتحقق من سريان الأنماذج الافتراضي للدراسة واختبار فرضياته الرئيسية والفرعية ، وعلى النحو الآتي:
أولاً: وصف الأفراد المبحوثين

انسجاماً مع توجهات البحث قام الباحثون بتوزيع (40) استماراة استبانة على مجموعة من المخمنين في دائرة ضريبة في العراق والمعندين في تحديد الدخل الخاضع للضريبة وتم استرجاع (38) استماراة فقط ، أي بنسبة استرجاع (95%). ويوضح الجدول (1) خصائص الأفراد المبحوثين الذين شملتهم الدراسة وكما يلي:

الجدول (1)
خصائص الأفراد المبحوثين

الخصائص الشخصية	النوع	النوع	النوع
1- التحصيل العلمي	2- التخصص	3- مدة الخبرة	4- عدد الدورات التدريبية المتخصصة في العمل الضريبي
5- عدد الدورات التدريبية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات			
%	النوع	النوع	النوع
0.158	6	- الإعدادية	- التحصيل العلمي
0.158	6	- الدبلوم	
0.632	24	- البكالوريوس	
0.026	1	- دبلوم عالي	
---	-	- ماجستير	
0.026	1	- دكتوراه	
0.211	8	- محاسبة	2- التخصص
0.447	17	- إدارة	
0.079	3	- اقتصاد	
0.263	10	- أخرى	
--	-	- اقل من سنة	3- مدة الخبرة
0.026	1	5 سنة	
0.105	4	10 سنة	
0.237	9	15 - 11	
0.632	24	فأكثر	
0.868	33	5 - 1	4- عدد الدورات التدريبية المتخصصة في العمل الضريبي
0.132	5	10 - 6	
---	-	فأكثر	
100	38	5 - 1	5- عدد الدورات التدريبية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات
---	-	10 - 6	
---	-	فأكثر	

N=38

المصدر:الجدول من أعداد الباحثين.

يتبين من الجدول (1) إن نسبة التحصيل العلمي قد بلغت للحائزين على شهادة البكالوريوس (63%) من أفراد العينة وهي نسبة مقبولة تمثل أعلى من نصف أفراد العينة مما يدل على توفر الكوادر العلمية المؤهلة للعمل في مجال التخمين الضريبي، أما نسبة التخصصات العلمية فيلاحظ أن هناك نسبة لا بأس بها من التخصصات المحاسبية والتي بلغت (21%) فضلاً عن أجمالي النسبة التي تقع ضمن التخصصات التجارية سواء كانت محاسبية إدارية اقتصادية هي (74%) وهي النسبة الأعلى ، أما بالنسبة لسنوات الخدمة في مجال العمل كمخرمي فقد تمثلت من يمتلكون (1-5) سنة بنسبة (2.6%) من الأفراد المبحوثين تليها من يمتلكون خدمة (6-10) سنة بنسبة (10.5%) بينما كانت نسبة من كان لديهم خدمة (11-15 سنة) نسبة قدرها (23.7%) وحازت النسبة الأكبر ممن لديهم خدمة أكثر من 16 سنة حيث بلغت نسبتهم (63%) مما يدل على وجود الأفراد ذوي الخبرة والمعرفة في مجال العمل في تحديد الدخل الخاضع للضريبة ، أما بالنسبة لعدد الدورات المتخصصة في العمل الضريبي فيلاحظ شمول كامل العينة المبحوثة بهذه الدورات وبصورة متفاوتة ، وينطبق هذا الكلام أيضاً على الدورات التدريبية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات وهذا يمكن أن يساعد الوحدات العاملة فيها في تبني مفاهيم وأساليب وتقنيات جديدة كونها تمتلك الكوادر المؤهلة والقادرة على التطوير ومواكبة التطورات في مجال العمل.

ثانياً: وصف وتشخيص متغيرات البحث و اختيار الفرضيات

تحدد مهمة هذا المحور في تشخيص أراء عينة البحث وموافقتهم التي تفصح عن متضمنات أبعاد تكنولوجيا المعلومات والعوامل المؤثرة في تحديد الدخل الخاضع للضررية، وقد استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) للحصول على التكرارات والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية. ونعرض هذه المواقف والأراء وفقاً لمحاور البحث وعلى النحو الآتي:

١- وصف متغيرات تكنولوجيا المعلومات والدخل الخاضع للضريبة:

يبين الجدول (2) نسب التوزيع التكراري وقيم الأوساط الحسابية والانحراف المعياري لمتغيرات تكنولوجيا المعلومات والدخل الخاضع للضررية على مستوى عينة الأفراد المبحوثين من الموظفين العاملين في دائرة ضريبة على مستوى العراق ، فيما يخص تكنولوجيا المعلومات أكد (79.4%) من الأفراد المبحوثين على استخدام مخمنين دائرة الضريبة أجهزة تكنولوجيا المعلومات كالحاسوب والانترنت ، إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x1) هو (4.552)، (0.601)، ويشير (97.4%) من أنه أجهزة ومعدات تكنولوجيا المعلومات تساهم في سرعة ودقة العمل، إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x2) هو (4.631)، (0.541)، ويشير (78.9%) على أن دائرة الضريبة تجري تحسينات على أداء خدماتها باستخدام أجهزة ومعدات تكنولوجيا المعلومات إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x3) هو (4.184)، (0.896)، ويشير (86.7%) على توفر أجهزة ومعدات تكنولوجيا المعلومات في الدائرة المعلومات اللازمة عن المكلفين إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x4) هو (4.236)، (0.751)، وهذا يدل بمجموعه (x1-x4) توفر البعد الأول من تكنولوجيا المعلومات المتمثل بالأجهزة والمعدات إذ بلغت قيمة الوسط

الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات (4.401)، (0.613) من أن دائرة الضريبية تستخدم برامجيات متقدمة تساهم في تحسين العمل الضريبي. إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x5) هو (4.000)، (1.090)، ويشير (0.76.2%) على تمكن برامجيات الدائرة من التأكيد من الإقرارات الضريبية وإعادة احتسابها إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x6) هو (3.973)، (0.884)، ويشير (0.73.6%) على أن الدائرة تطور من البرامجيات المستخدمة فيها إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x7) هو (3.894)، (0.980)، ويشير (0.91.5%) بأن لدى الدائرة قاعدة بيانات مناسبة لتوثيق كافة الخدمات الضريبية إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x8) هو (4.105)، (0.831)، وهذا يدل بمجموعه (x5-x8) على توفر البعد الثاني لتكنولوجيا المعلومات المتمثل بالبرمجيات إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات (3.993)، (0.767)، ويشير (0.76.2%) بأن استخدم الدائرة لوسائل الاتصالات الحديثة توفر والوقت ودقة المعلومة إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x9) هو (4.078)، (0.881)، ويشير (0.78.8%) على إن وجود موقع انترنت للدائرة يوفر نوع من التواصل مع المكلفين لأرائهم وشكواهم إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x10) هو (4.210)، (1.255)، ويشير (0.84.2%) على أهمية وجود شبكة اتصالات مع المكلفين وشكواهم إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x11) هو (4.315)، (0.808)، ويشير (0.89.4%) على أهمية وجود شبكة اتصالات مع البيئة الخارجية بهدف تحسين أداء العمل الضريبي إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x12) هو (4.394)، (0.823)، وهذا يدل بمجموعه (x9-x12) على توفر البعد الثالث لتكنولوجيا المعلومات المتمثل بالاتصالات والشبكات إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات (4.250)، (0.655)، ويشير (0.94.6%) على إن استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات يحسن من أداء العمل الضريبي وشكواهم إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x13) هو (4.500)، (0.687)، ويشير (0.89.4%) أن باستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات تعالج الدائرة مشاكل السرعة في العمل إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x14) هو (4.421)، (0.758)، ويشير (0.76.3%) أن باستخدام تطبيقات جاهزة ملائمة للعمل الضريبي يؤدي إلى رفع كفاءة العمل إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x15) هو (4.078)، (0.749)، ويشير (0.89.4%) إلى أن استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات يساهم في خفض الكلف المكتبية إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x16) هو (4.289)، (0.653)، وهذا يدل بمجموعه (x13-x16) على توفر البعد الرابع لتقنولوجيا المعلومات المتمثل بالتطبيقات إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات (4.322)، (0.056)، ويشير (0.84.1%) على أهمية مشاركة ملاك الدائرة بدورات في مجال تكنولوجيا المعلومات إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x17) هو (4.289)، (0.927)، ويشير (0.78.9%) أن لمالك الدائرة من المخمنين القدرة على تحسين كفاءة الخدمة الضريبية باستخدام تكنولوجيا المعلومات إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x18) هو (4.026)، (0.752)، ويشير (0.81.5%) على أهمية وجود ملاك متخصص لصيانة أجهزة ومعدات تكنولوجيا المعلومات إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x19) هو (4.126)، (1.126)، ويشير (0.84.1%) على يوجد ضمن ملاك الدائرة متخصصين يمكنهم من استخدام التطبيقات الحديثة في العمل الضريبي إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (x20) هو (4.078)، (0.712)، وهذا يدل بمجموعه (x17-x20)

على توفر البعد الخامس لتقنولوجيا المعلومات المتمثل بالموارد البشرية إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات (4.105)، (0.635). أما فيما يخص المقاييس المؤثرة في تحديد الدخل الخاضع للضريبة ، أكد (86.8%) من الأفراد المبحوثين على إن قياس الدخل الخاضع للضريبة لمكلف يعتمد تكنولوجيا المعلومات في تنظيم عمله المحاسبي سيزيد من ملائمة وموثوقية هذه المعلومات، إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (y1) هو (4.184)، (0.729)، (84.1%) على أن إدارة دائرة الضريبة تؤكد على إجراء تحديد الدخل الخاضع للضريبة للمكلفين بأعلى دقة إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (y2) هو (4.210)، (0.934)، (84.3%) على أنه يتم قياس الدخل الخاضع للضريبة وفق أسس وقواعد محددة بما يسمح باتمتها ضمن برامجيات محددة إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (y3) هو (4.342)، (0.745)، وهذا يدل بمجموعه (y3-y1) على توفر البعد الأول للمقاييس المؤثرة في تحديد الدخل الخاضع للضريبة المتمثل بالدقة إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات (4.245)، (0.588)، ويشير (76.3%) على أنه عند قياس الدخل الخاضع للضريبة لمكلف يستخدم تكنولوجيا المعلومات لتنظيم عمله المحاسبي فإن ذلك سيسهل من ترجمة مخرجات نظامه المحاسبي ليتوافق مع التشريعات الضريبية في تحديد الدخل الضريبي.في ظل وجود أداة اتصال فعالة ما بينه وبين موظف الضريبة إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (y4) هو (4.078)، (0.996)، ويشير (73.3%) على أن اعتماد المكلفين في منظماتهم على تكنولوجيا المعلومات في تنظيم عملهم المحاسبي سيسهم في تسهيل إجراءات إيجاد شبكة اتصالات مع دائرة الضريبة بهدف قياس الدخل الخاضع للضريبة إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (y5) هو (3.947)، (0.836)، (86.2%) على هناك حيز من المرونة لدى موظفي الدائرة في استخدام أي من الأساليب أو الأدوات التي تسهل عملية جمع وفحص المعلومات عن المكفل بهدف تحديد الدخل الخاضع للضريبة إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (y6) هو (3.894)، (0.923)، وهذا يدل بمجموعه (y6-y4) على توفر البعد الثاني للمقاييس المؤثرة في تحديد الدخل الخاضع للضريبة المتمثل بالبساطة(السهولة) إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات (3.973)، (0.678)، ويشير (84.1%) على أهمية وجود السرعة في العمل عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (y7) هو (4.289)، (0.802)، (76.5%) على أن إدارة دائرة الضريبة تؤكد على إجراء تحديد الدخل الخاضع للضريبة للمكلفين بأعلى سرعة إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (y8) هو (4.289)، (0.983)، (92%) على أن التقارير المالية للمكلفين الخاضعين للضريبة تكون ذات مرونة أكبر في تعديلها للتتوافق مع التشريعات الضريبية إن أعتمد في قياسها وتوصيلها على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات لدى المكفل، مما يزيد من سرعة تحديد الدخل الخاضع للضريبة إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (y9) هو (4.315)، (0.619)، وهذا يدل بمجموعه (y9-y7) على توفر البعد الثالث للمقاييس المؤثرة في تحديد الدخل الخاضع للضريبة المتمثل بالسرعة إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات (4.298)، (0.589)، (76.2%) على إن وجود آليات اتصال فعالة مابين المركز الرئيس لدارة الضريبة والفروع التابعة له سيسهم من تحديد الدخل الخاضع للضريبة للمكلفين الذين لديهم أكثر من دخل في أكثر من محافظة بعدها إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (y10) هو (4.236)، (0.942)، (36.8%) على أن إدارة دائرة الضريبة تؤكد على عدالة تحديد الدخل الخاضع للضريبة للمكلفين إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (y11) هو (4.157)، (0.886)، (78.9%) على

أهمية وجود الدورات التدريبية فضلاً عن القدرات الشخصية متمثلة بالخبرة العملية والأكاديمية التي تدعم آلية العمل الفني لدى موظفي الدائرة بما يخدم تحديد الدخل الخاضع للضريبة بعدها إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (y11) هو (4.236)، وهذا يدل بمجموعه (y10-y12) على توفر البعد الرابع للمقاييس المؤثرة في تحديد الدخل الخاضع للضريبة المتمثل بالعدالة إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات (4.210)، (0.677)، (0.714).

الجدول (2)
وصف متغيرات تكنولوجيا المعلومات والدخل الخاضع للضريبة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا اتفق بشدة		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق بشدة		المتغيرات
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
0.601	4.552	0	0	0	0	5.3	2	34.2	13	60.5	23	X ₁
0.541	4.631	0	0	0	0	2.6	1	31.5	12	65.7	25	X ₂
0.896	4.184			5.3	2	15.7	6	34.2	13	44.7	17	X ₃
0.751	4.236			2.6	1	10.5	4	47.3	18	39.4	15	X ₄
0.613	4.401											X ₄ - X ₁
1.090	4.000			15.7	6	10.5	4	31.5	12	42.1	16	X ₅
0.884	3.973			7.8	3	15.7	6	47.3	18	28.9	11	X ₆
0.980	3.894			13.1	5	13.1	5	44.7	17	28.9	11	X ₇
0.831	4.105			5.3	2	13.1	5	47.3	18	34.2	13	X ₈
0.767	3.993											X ₈ - X ₅
0.881	4.078			5.3	2	18.4	7	39.4	15	36.8	14	X ₉
1.255	4.210	5.3	2	10.5	4	5.3	2	15.7	6	63.1	24	X ₁₀
0.808	4.315			2.6	1	13.1	5	34.2	13	50	19	X ₁₁
0.823	4.394			5.3	2	5.3	2	34.2	13	55.2	21	X ₁₂
0.655	4.250											X ₁₂ - X ₉
0.687	4.500			2.6	1	2.6	1	36.8	14	57.8	22	X ₁₃
0.758	4.421			2.6	1	7.8	3	34.2	13	55.2	21	X ₁₄
0.749	4.078					23.6	9	44.7	17	31.5	12	X ₁₅
0.653	4.289					10.5	4	50	19	39.4	15	X ₁₆
0.056	4.322											X ₁₆ - X ₁₃
0.927	4.289			7.8	3	7.8	3	31.5	12	52.6	20	X ₁₇
0.752	4.026			2.6	1	18.4	7	52.6	20	26.3	10	X ₁₈
1.126	4.126	5.3	2	7.8	3	5.3	2	42.1	16	39.4	15	X ₁₉
0.712	4.078			2.6	1	13.1	5	57.8	22	26.3	10	X ₂₀
0.635	4.105											X ₂₀ - X ₁₇
0.729	4.184			2.6	1	10.5	4	52.6	20	34.2	13	Y ₁
0.934	4.210	2.6	1	2.6	1	10.5	4	39.4	15	44.7	17	Y ₂
0.745	4.342					15.7	6	34.2	13	50	19	Y ₃
0.588	4.245											Y ₃ - Y ₁
0.996	4.078			10.5	4	13.1	5	34.2	13	42.1	16	Y ₄
0.836	3.947			5.3	2	21.0	8	47.3	18	26.3	10	Y ₅
0.923	3.894	2.6	1	5.3	2	15.7	6	52.6	20	23.6	9	Y ₆

0.678	3.973											$Y_6 - Y_4$
0.802	4.289			2.6	1	13.1	5	36.8	14	47.3	18	Y_7
0.983	4.289	2.6	1	2.6	1	13.1	5	26.3	10	55.2	21	Y_8
0.619	4.315					7.8	3	52.6	20	39.4	15	Y_9
0.589	4.298											$Y_9 - Y_7$
0.942	4.236			5.3	2	18.4	7	23.6	9	52.6	20	Y_{10}
0.886	4.157			5.3	2	15.7	6	36.8	14	42.1	16	Y_{11}
0.714	4.236					15.7	6	44.7	17	39.4	15	Y_{12}
0.677	4.210											$Y_{12} - Y_{10}$

المصدر: الجدول من أعداد الباحثون.

2- اختبار الفرضيات

هناك في البحث فرضية أساسية تتمثل في كون مفادها أن هناك أثر لـ تكنولوجيا المعلومات في تحديد الدخل الخاضع الضريبية بصورة أقرب للعدالة وبدقة وبسرعة ويسر وتتفق من هذه الفرضية الأساسية الفرضيات الثانوية التي سيتم اختبارها كما يلي:

الفرضية الثانوية الأولى: إن الهدف من معالجة هذه الحالة هو التعرف على الاختلافات من وجهاً نظر أفراد العينة حول تكنولوجيا المعلومات ، ويظهر الجدول (3) نتائج اختبار (t) ، إذ تبين وجود فروق معنوية بين المتواسطات لأفراد العينة حول تكنولوجيا المعلومات ، وهذا ما يؤكد ارتفاع قيمة المتوسط الحسابي لهذا المتغير إذ بلغ (4.214).

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الفرعية الأولى.

الجدول (3)

قيم اختبار (t) لمتوسطات نتائج مقياس تكنولوجيا المعلومات

الفروقات	مستوى الدلالة	t قيمة	الخطأ القياسي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
معنوي	0.00	14.506	0.083	0.516	4.214	تكنولوجيا المعلومات $X_{20}-X_1$

N=38 d.f (37)

الفرضية الثانوية الثانية: إن الهدف من معالجة هذه الحالة هو التعرف على الاختلافات من وجهاً نظر أفراد العينة حول تحديد الدخل الخاضع للضريبة من حيث بعض المقاييس المؤثرة فيه ، ويظهر الجدول (4) نتائج اختبار (t) ، إذ تبين وجود فروق معنوية بين المتواسطات لأفراد العينة حول هذه المقاييس المؤثرة في تحديد الدخل الخاضع للضريبة، وهذا ما يؤكد ارتفاع قيمة المتوسط الحسابي لهذا المتغير والذي بلغ (4.182). وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الفرعية الثانية.

الجدول (4)

قيم اختبار (t) لمتوسطات نتائج مقياس تحديد الدخل الخاضع للضريبة

الفروقات	مستوى الدلالة	t قيمة	الخطأ القياسي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
معنوي	0.00	15.081	0.078	0.483	4.182	الدخل الضريبي $Y_{12}-Y_1$

N=38 d.f (37)

الفرضية الثانية الثالثة: يتم التحقق هنا من العلاقة للتحقق من صحة الفرضية ويشير الجدول (5) إلى وجود علاقة ارتباط معنوية (علاقة ذات دلالة معنوية) موجبة بين تكنولوجيا المعلومات والمقاييس المؤثر في تحديد الدخل الخاضع للضربيه وبلغت (0.831) عند مستوى معنوية (0.05).

الجدول (5)
نتائج علاقة الارتباط بين تكنولوجيا المعلومات والدخل الخاضع للضربيه

تكنولوجيا المعلومات	البعد المستقل	
	البعد المعتمد	الدخل الخاضع للضربيه
**0.795		

** $p \leq 0.01$ $N = 38$

ويشير الجدول (6) إلى وجود علاقة ارتباط معنوية (علاقة ذات دلالة معنوية) بين تكنولوجيا المعلومات والمتغيرات الفرعية للمقاييس المؤثرة في تحديد الدخل الخاضع للضربيه إذ بلغت درجة الارتباط بين تكنولوجيا المعلومات والدقة (0.703) عند مستوى معنوية (0.01)، وبلغت درجة الارتباط بين تكنولوجيا المعلومات والسهولة (0.803) عند مستوى معنوية (0.01)، وبلغت درجة الارتباط بين تكنولوجيا المعلومات والسرعة (0.625) عند مستوى معنوية (0.01)، بلغت درجة الارتباط بين تكنولوجيا المعلومات والعدالة (0.202) عند مستوى معنوية (0.01)، وهي أقل مستوى للارتباط مع تكنولوجيا المعلومات.

الجدول (6)

نتائج علاقات الارتباط بين تكنولوجيا المعلومات والمقاييس المؤثر في تحديد الدخل الخاضع للضربيه المتمثلة(الدقة، السهولة، السرعة، العدالة)

العدالة	السرعة	السهولة	الدقة	البعد المستقل	
				البعد المعتمد	تكنولوجيا المعلومات
**0.202	**0.625	**0.803	**0.703		

** $p \leq 0.01$ $N = 38$

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

الفرضية الثانية الرابعة: تبين نتائج تحليل البيانات الميدانية الموضحة في الجدول (7) وجود تأثير معنوي لتكنولوجيا المعلومات في زيادة مستوى الدقة والسهولة والسرعة والعدالة عند تحديد الدخل الخاضع للضربيه بشكل إجمالي ويدعم معنوية هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة (61.780) ومستوى الدلالة لها البالغ (0.00) وهو اقل بكثير من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة (0.05).

ويستدل من قيمة معامل التحديد (R²) والذي نسبته (63.2%) من التباين أن زيادة مستوى الكفاءة والفاعلية في تحديد الدخل الخاضع للضربيه تفسره تكنولوجيا المعلومات وبمعامل انحدار (0.795). وهذا ما يؤكده معاملات (B1) الموجبة.

اما فيما يخص اثر تكنولوجيا المعلومات في المقاييس المؤثرة في تحديد الخل الخاضع للضربيه كلاً على حدا فيظهر في الجدول (7) أن هناك اثر لتكنولوجيا المعلومات في تدعيم الدقة في تحديد الدخل إذ أن قيمة (F) المحسوبة هي (35.123) ومستوى الدلالة لها البالغ (0.00) وهو اقل بكثير من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة (0.05) وهذا يدعم معنوية هذا

التأثير. ويستدل من قيمة معامل التحديد (R^2) والذي نسبته (49.4%) من التباين في مستوى الدقة تفسره تكنولوجيا المعلومات وهذا ما يؤكد معاملات ($B1$) الموجبة، وكذلك بالنسبة للسهولة إذ أن قيمة (F) المحسوبة هي (65.187) ومستوى الدلالة لها البالغ (0.00) وهو اقل بكثير من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة (0.05) وهذا يدعم معنوية هذا التأثير. ويستدل من قيمة معامل التحديد (R^2) والذي نسبته (64.4%) من التباين في مستوى السهولة تفسره تكنولوجيا المعلومات وهذا ما يؤكد معاملات ($B1$) الموجبة، وكذلك بالنسبة للسرعة إذ أن إذ أن قيمة (F) المحسوبة هي (23.131) ومستوى الدلالة لها البالغ (0.00) وهو اقل بكثير من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة (0.05) وهذا يدعم معنوية هذا التأثير. ويستدل من قيمة معامل التحديد (R^2) والذي نسبته (39.1%) من التباين في مستوى السرعة تفسره تكنولوجيا المعلومات وهذا ما يؤكد معاملات ($B1$) الموجبة، أما فيما يخص العدالة فلم يكن هناك تأثير معنوي لتكنولوجيا المعلومات فيها وهذا أكدته قيمة (F) المحسوبة هي (1.537) ومستوى الدلالة لها البالغ (0.2230) وهو اكبر بكثير من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة (0.05).

من ذلك نستنتج أن لتكنولوجيا المعلومات أثر معنوي على تحديد الدخل الخاضع للضريبة برفع كفاءة وفاعلية عملية التحديد هذه وذلك بالتأثير ببعض المقاييس المؤثرة فيه متمثلة بالدقة والسهولة والسرعة (فيما عدا العدالة)، وبالتالي فإن هذه النتائج تؤكد قبول فرضية البحث الرئيسية.

الجدول (7)

أثر تكنولوجيا المعلومات على تحديد الدخل الخاضع للضريبة وبعض مقاييس تحديد الدخل

مستوى الدلالة	المحسوبة	F	R^2	تكنولوجيا المعلومات		البعد المستقل	البعد المعتمد
				$B1$	$B0$		
0.000	61.780	0.632	0.744	1.046			تحديد الدخل
0.000	35.123	0.494	0.801	0.868			دقة
0.000	65.187	0.644	1.196	(1.065)			سهولة
0.000	23.131	0.391	0.714	1.289			سرعة
0.223	1.537	0.041	0.266	3.091			عدالة

* $P \leq 0.05$

d.f(1,37)

N = 38

الاستنتاجات والتوصيات أولاً الاستنتاجات

1- تعد تكنولوجيا المعلومات بأنها أدوات وأجزاء ووسائل الكترونية متنوعة المكونات تتضمن الحاسوب والأجهزة والأدوات المتعلقة به والانترنت والبرمجيات وقواعد البيانات والهواونف.. الخ.

2- تعمل تكنولوجيا المعلومات على توفير في الوقت والجهد للمحاسبين عند إعداد المعلومات المحاسبية اللازمة فضلاً عن إتاحة الفرصة لتداول هذه المعلومات وإعادة هيكلتها بسهولة ويسر بهدف إعداد عدة صيغ للنقارير المالية وحسب الحاجة، سواء كان المستفيد داخلي أم خارجي، كما ويؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تغيير مستمر في تقنيات تجميع ومعالجة ونشر البيانات المحاسبية.

- 3- يعد استخدام تكنولوجيا المعلومات من الأمور الضرورية في دنيا الأعمال بسبب الحاجة إلى مواكبة التطورات التي لازمت البيئة الخارجية لمسايرتها والاندماج معها، والاستفادة من الإيجابيات التي وفرها التقدم التكنولوجي في كافة النواحي وال المجالات.
- 4- تضم تكنولوجيا المعلومات خمس أبعاد رئيسة متمثلة بالأجهزة والمعدات ، البرامجيات ، الاتصالات والشبكات، التطبيقات، الموارد البشرية.
- 5- لا يوجد مفهوم واحد للدخل الخاضع للضريبة، فكل بلد تشرعه الخاص لتحديد الدخل الخاضع للضريبة. ويعتمد ذلك على عوامل كثيرة منها فلسفة الدولة ونظمها الاقتصادي ودرجة تطورها وغيرها من العوامل، وبصورة عامة فإن الدخل الخاضع للضريبة هو الدخل الذي يحدد طبقاً لأحكام التشريع الضريبي.
- 6- تظهر أهمية تكنولوجيا المعلومات بصورة جلية في تسهيل العمل الضريبي وتحقيق الدقة والسرعة والبساطة والعدالة في احتساب الدخل الخاضع للضريبة من خلال الإمكانيات التي يمكن أن تقدمها عند تنفيذ مراحل تحديد الدخل
- 7- إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمل الإدارية العامة للضرائب يحقق هدفين أساسيين ، هما زيادة الإنتاجية وتحسين جودة خدمات الإدارة العامة.
- 8- إن المشكلة الحقيقة في استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحديد الدخل الخاضع للضريبة أو في أي جانب من جوانب العمل الضريبي على مستوى الفرع أو المركز هي إمكانية استمرار التيار الكهربائي واستمرار الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- 9- هناك بعض العوامل أو المؤشرات التي تعمل على تفعيل ورفع كفاءة عمليات تحديد الدخل الخاضع للضريبة من جانب دائرة الضرائب، وذلك من خلال تأثيرها على آليات احتساب الدخل، بدءاً من السياسات الإدارية للإدارة العامة للضريبة ، والصفات الشخصية والفنية التي يتمتع بها المخمن انتهاءً بالعوامل المالية التي تدعم كافة الجوانب التي تخدم العمل الضريبي وتفعله، مما يؤكد على العدالة والبساطة(السهولة) والدقة والسرعة في تحديد الدخل الخاضع للضريبة.
- 10- أن هناك حاجة حتمية لاستخدام إمكانيات تكنولوجيا المعلومات في مجال تحديد الدخل الخاضع للضريبة في العراق لأن ذلك سوف يعود على دائرة الضرائب بفوائد شتى تعود في النهاية إلى تحقيق العدالة الضريبية والدقة والبساطة والسرعة في القياس فضلاً عن إمكانيات تكنولوجيا المعلومات في الحد من التهرب من أداء الضريبة ، إلى جانب إمكانية استخدامها في تصميم السياسات الضريبية واتخاذ القرارات التنفيذية.
- 11- هناك فروق معنوية من وجهة نظر المخمنين (عينة البحث الأفراد المبحوثين) حول أبعاد تكنولوجيا المعلومات وهذا ما يؤكد معيونية (T) المحسوبة عند مستوى (0.05). وهناك فروق معنوية من وجهة نظر المخمنين (عينة البحث الأفراد المبحوثين) حول تحديد الدخل الخاضع للضريبة والمقياس المؤثر به وهذا ما يؤكد معيونية (T) المحسوبة عند مستوى (0.05).
- 12- هناك علاقة ارتباط معنوي بين تكنولوجيا المعلومات وتحديد الدخل الخاضع للضريبة بتناسب طردي.
- 13- إن لتقنولوجيا المعلومات أثر إيجابي في تحديد الدخل الخاضع للضريبة وهذا ما تؤكد معيونية (F) المحسوبة عند مستوى معنوية (0.05).

ثانياً: التوصيات

- 1- ضرورة الاستفادة من وسائل تكنولوجيا المعلومات في العمل الضريبي كونها تساعد وعلى مستوى الإدارة العامة للضريبة في الحصول على المعلومات بسرعة وتسجيل ما يسفر عنه التقدير أولًا بأول في بنك المعلومات.
- 2- نظرًا لوجود علاقة وأثر قوي لتكنولوجيا المعلومات على تحديد الدخل الخاضع للضريبة فمن الضروري تدعيم استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في العمل الضريبي بهدف رفع مستوى الدقة والسهولة والسرعة عند تحديد الدخل الضريبي.
- 3- ضرورة تكثيف الدورات التدريبية لمخمني الضريبة في العراق حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدعم المهارات العلمية والعملية في هذا المضمار ، وبيان أهم الأوجه الإيجابية التي يمكن الاستفادة منها عند الاستعانة بذلك الوسائل في تحديد الدخل الخاضع للضريبة.
- 4- ضرورة وضع بعض المحددات في اختيار المخمن الضريبي لضمان الكفاءة والفاعلية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة فضلاً عن إمكانية الاستجابة لكافحة التغيرات أو التطورات ومواكبتها والاستفادة من النواحي الإيجابية فيها ، ولعل مستوى البكالوريوس محاسبة كأحد المحددات ستسهم وبشكل كبير في ضمان تلك الكفاءة والفاعلية.

المصادر**أولاً: الوثائق الرسمية**

- 1 قانون ضريبة الدخل رقم(113) لسنة 1982 وتعديلاته.

ثانياً: الرسائل والأطروحات الجامعية

- 1 العاني، فرقـد فيصل،(2009)، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية القوائم المالية وفي تحديد الواقع الضريبي، دبلوم ضرائب، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد.
- 2 الهاشمي، شيماء محمد صالح،(2003)، دور تقانة المعلومات في إعادة هندسة العمليات الإدارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل.
- 3 بطو، علاء فريد عبد الأحد،(2006)، أثر التحدي الأخلاقي في المحاسبة الإبداعية في الدخل الخاضع للضريبة،أطروحة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة.

ثالثاً: الدوريات

- 1 بختي، إبراهيم،(2005)، صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلاقتها بتنمية وتطوير الأداء، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 2 حسين، ليث سعد الله، وعبد خالد حامد،(2012)، متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية لدعم خدمات العمل الضريبي نظام مقترن،المؤتمر العلمي الثاني في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل.
- 3 دهمش، نعيم، والقشـي، ظاهر (2004)، مدى ملائمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الإلكترونية ، مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد الثامن، العدد الثاني، جامعة اربد الأهلية.
- 4 سلامـة، رافت سلامـة، وكـلـبـونـةـ أـحمدـ يـوسـفـ،ـ والـفـرـحـ عـبدـ الرـزـاقـ مـحمدـ سـعـيدـ،ـ وزـلـومـ نـضـالـ عبدـ المعـطـيـ،ـ (2011)،ـ مجلـةـ الجـامـعـةـ إـلـاسـلـامـيـةـ،ـ سـلـسـلـةـ الدـرـاسـاتـ إـلـاسـلـامـيـةـ،ـ المـجـلـدـ التـاسـعـ عـشـرـ،ـ العـدـدـ الـأـوـلـ.

صالح، محمد ماجد، و جرجسي، يسري أحمد (2009)، أثر تقانة المعلومات والاتصالات في تحسين الجودة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 16 ، كلية الإدارية والاقتصاد، جامعة تكريت.

رابعاً: الكتب

- الحسبان، عط الله احمد سويم، (2009)، التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، ط1، دار الرأي للنشر والتوزيع، عمان.

السيد، سيد عطا الله، (2009)، نظم المعلومات المحاسبية، دار الرأي للنشر والتوزيع، عمان.

الطائي، محمد عبد (2006)، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

الفضل، مؤيد محمد و نور، عبد الناصر إبراهيم ، (2002) ، المحاسبة الإدارية ، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان.

بعلبي، منير، (1998) ، قاموس المورد ، دار العلم للملائين ، بيروت ، ط32 .

توربان إفرايم، ومكلين إفرايم، ويتراب جمس،(2000)، تقنية المعلومات في دعم إدارة الشركات، دار الرضا للنشر، دمشق.

رمضان، إسماعيل خليل إسماعيل،(2002)، المحاسبة الضريبية ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد.

لطفي، أمين السيد أحمد، (2005)،مراجعة وتدقيق نظم المعلومات،الدار الجامعية، الإسكندرية.

محمد، الفيومي محمد ،(2000)، قراءات في المشاكل المحاسبية العاصرة ، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية.

محمود، صدام محمد، وحسين، علي إبراهيم،(2011) ، المحاسبة ومواكبة التطور الاقتصادي والتكنولوجي،مكتب الشمس للطباعة، الموصل.

نور، عبدالناصر ، والشريف، عليان،(2002)،الضرائب ومحاسبتها،ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

خامساً: المصادر الأجنبية

- 1- Daft, Richard,(2003),Industrial management,6th ed, Thomson,south-west,USA

سادساً: الإنترنيت

- | | |
|--|----|
| http://surcollege.edu.om/vb/showthread.php | -1 |
| http://www.dr-al-adakee.com/vb/archive/index.php/t-568.html | -2 |
| http://www.dr-al-adakee.com/vb/archive/index.php/t-568.html | -3 |
| thiqaruni.org/Mng/2/a%20(33).doc | -4 |
| www.Darelmashora.com | -5 |